

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9787

الإثنين، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 11/00

نيويورك

السيدة باربرا وودوارد/السيد لامي/السيد كاريوكي	الرئيس
السيدة باربرا وودوارد/السيد لامي/السيد كاريوكي	
السيد نيبينزيا	الاتحاد الروسي
السيد مونتالفو سوسا	إكوادور
السيد بن جامع	الجزائر
السيد هوانغ	جمهورية كوريا
السيد شتوتشن	سلوفينيا
السيد كاسيس	سويسرا
السيد سوا	سيراليون
السيد فو كونغ	الصين
السيدة رودريغيس - بيركيت	غيانا
السيد دو ريفيير	فرنسا
السيدة فرازير	مالطة
السيد أفونسو	موزامبيق
السيدة توماس - غرينفيلد	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد فوجي	اليابان

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-35148 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 11/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء وسائر الممثلين الرفيعة المستوى الحاضرين في القاعة. إن حضورهم اليوم يؤكد على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، الجمهورية العربية السورية، قطر، لبنان، مصر والمملكة العربية السعودية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى المشاركة في الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الوزارية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. بعد أكثر من عام من الحرب المروعة وسفك الدماء، باتت المنطقة عند مفترق طرق عسير. فقد امتدت الحرب بين حماس

وإسرائيل إلى المنطقة، حيث تشارك فيها جماعات مسلحة غير تابعة للدول، وها هي الآن تجتاح مساحات واسعة من لبنان في حرب بين حزب الله وإسرائيل، وسط تصعيد متكرر بالتناوب بين إسرائيل وإيران. وكما كان يُخشى، تحول تبادل إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله عبر الخط الأزرق منذ عام إلى حرب شاملة. وأدى إطلاق زخات من الصواريخ من لبنان باتجاه شمال ووسط إسرائيل يوميا، والغارات الجوية الإسرائيلية المكثفة على لبنان، وعملية برية إسرائيلية في جنوب لبنان، إلى سقوط ضحايا بعدد كبير مثير للقلق ودمار هائل. كما تواصل الجماعات المسلحة التي تعمل من اليمن والعراق وسورية إطلاق القذائف والمقذوفات باتجاه إسرائيل، بينما تواصل إسرائيل شن غارات على اليمن وسورية. ودخلت إسرائيل وإيران أيضا في مواجهة عسكرية صريحة ومباشرة، حيث أطلقت إيران مئات الطائرات المسيرة والقذائف التسيارية على إسرائيل، وشنّت إسرائيل غارات جوية مكثفة على إيران.

إننا نعيش كابوسا. وما نجم عن ذلك من صدمة وحزن لا حد له. وعصفت بإسرائيل الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس داخل إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وعمليات القتل واستمرار الجماعات الفلسطينية المسلحة في احتجاز الرهائن في ظروف لا تطاق. وأدت الحرب الطاحنة والحملة العسكرية الإسرائيلية المدمرة في غزة إلى دمار شامل وعدد هائل من الضحايا. لقد هُجّر معظم السكان الفلسطينيين في غزة ويجري إخلاء مناطق كاملة من القطاع وجعلها غير صالحة للسكن. وستخيم هذه الأحداث بظلالها على أجيال قادمة وستشكل ملامح المنطقة بطرق لا يمكننا حتى الآن فهمها بالكامل.

وكما أبلغ مجلس الأمن مرارا وتكرارا، فإن الحالة الإنسانية في غزة كارثية مع قدوم فصل الشتاء، وخاصة في ظل التطورات في شمال غزة الذي يشهد نزوحا واسع النطاق وشبه كامل للسكان وتدميرا وإخلاء للأراضي على نطاق واسع وسط ما يبدو أنه تجاهل مقلق للقانون الدولي الإنساني. وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤها على مدار الساعة لتقديم المساعدة للسكان في غزة، ولكن الوكالات الإنسانية لا تزال تواجه بيئة تشغيلية بالغة الصعوبة والخطورة وقيودا على إمكانية الوصول تعيق عملها الحيوي على نحو خطير. ولا تزال الهجمات

العاملين في المجال الإنساني؟ وإلى أي حد يمكننا لي عنق نظام القانون الدولي والمؤسسات الدولية المعنية بحماية المدنيين الأبرياء؟ وكم مرة يمكننا اختبار حدود ضبط النفس؟ وإلى أي مدى يمكننا السماح بتقييد المؤسسات الفلسطينية، الأمر الذي يهدد الترتيبات ذاتها التي يُفترض أن تكفل تسوية هذا النزاع بالطرق السلمية؟ لا أملك بصراحة أجوبة ولكن ما يمكنني قوله هو أن ما نعيشه حالياً ناتج عن اختبارنا لكل تلك نقاط الانهيار لفترة طويلة جداً. فالخطوات الجارية اتخذها على الأرض في غزة والضفة الغربية المحتلة، والتي أوجزتها في إحاطة اليوم وكذلك في العديد من الإحاطات التي قدمتها للمجلس، تبعدنا أكثر عن عملية السلام ومن ثم عن إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وفي نهاية المطاف، لن توفر المقاومة المسلحة والحلول العسكرية السلامة والأمن لأحد. ويجب أن نرى مزيداً من الأمن يتحقق لإسرائيل والفلسطينيين وإعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وعلى الرغم من أن الاستعدادات للتعافي وإعادة الإعمار جارية على قدم وساق، فإن الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار لا يمكن أن يكونا أكثر من مجرد حلول ترقيعية في غياب حل سياسي.

وإذا لم تتمكن الأطراف من إيجاد مخرج من الحرب المستمرة، يجب أن يحدد المجتمع الدولي سبيل المضي قدماً. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات الآن، بالتعاون مع الأطراف، لتغيير المسار الخطير الذي نسير فيه. وهذا ما نحتاج إليه: يتعين التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن في غزة. ويتعين أن تؤدي الجهود الدبلوماسية المتواصلة والمتضامنة إلى تهدئة التوترات في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك وقف لإطلاق النار في لبنان يركز على التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). ويتعين تنفيذ خطوات ملموسة لا رجعة فيها نحو وضع إطار سياسي لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين. ويجب أن يحدد المجتمع الدولي معايير واضحة لكيفية إنهاء الحرب في غزة بطريقة تمهد الطريق لمستقبل سياسي مستدام وقابل للاستمرار.

وقد ذكرتُ بعض المبادئ التالية في الإحاطات التي قدمتها مؤخراً للمجلس. واخترت أن أكررها هنا اليوم لأنها تتطلب حماية عاجلة واهتماماً فورياً.

على العاملين في المجال الإنساني ونهب المساعدات، بما في ذلك من جانب مسلحين فلسطينيين منظمين، عقبة خطيرة ومستمرة كما ثبت مؤخراً يوم السبت. ولا يُتوقع أن تتحسن الظروف الحالية، وهي من أسوأ ما شهدناه خلال الحرب بأكملها.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الضفة الغربية المحتلة عالققة في دوامة مدمرة من العنف واليأس. وتتواصل العمليات العسكرية الإسرائيلية في المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين في المنطقة ألف وتؤدي في الغالب إلى اشتباكات مسلحة مع المسلحين الفلسطينيين وتستمر أيضاً هجمات الفلسطينيين ضد الإسرائيليين والمستويات المرتفعة لأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون. وفي خضم كل ما سبق، يستمر المدنيون في دفع الثمن ويدفعون في كثير من الأحيان وعلى نحو متزايد حياتهم ثمناً لذلك. ويتواصل في الوقت نفسه التوسع الاستيطاني بلا هوادة حيث اتخذت الحكومة الإسرائيلية خطوات عديدة لتسريع وتيرة التقدم في تنفيذ الأنشطة الاستيطانية، في حين يدعو بعض الوزراء حالياً علانية إلى ضم الضفة الغربية رسمياً في الأشهر المقبلة وإنشاء مستوطنات داخل غزة. ويأتي ذلك في أعقاب الخطوات الخطيرة التي أُخذت في الأشهر الأخيرة لإعادة تشكيل السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك توسيع المستوطنات وأيضاً إعلان أراض بأنها تابعة للدولة على نطاق واسع وتعيين نائب مدني في الإدارة المدنية وبالتالي ترسيخ الاحتلال غير القانوني. ولهذه الديناميات ثمن سياسي حيث تزيد من تقييد السلطة الفلسطينية التي لا تزال تواجه أزمة مالية ومؤسسية مستمرة.

وإجمالاً، في ظل التطورات في غزة وسن إسرائيل مؤخراً قوانين ضد عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لا بد أن أوجه تحذيراً عاجلاً من تداعي ذات الإطار المؤسسي لدعم الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، مما يهدد بإغراق الأرض الفلسطينية المحتلة في فوضى أكبر.

فكم من البؤس أكثر من ذلك يُتوقع أن يتحملة عامة الناس من الجانبين؟ وما قدر الأعباء الإضافية التي يمكن أن تُلقى على عاتق

إن الحالة مأساوية، وبصراحة، تتجاوز حدود الاستيعاب، وتزداد سوءاً ولا تتحسن. ها هو الشتاء قد حل. وخطر المجاعة بات محدقاً. وبعد مرور 400 يوم على بدء هذه الحرب، بات من غير المقبول بتاتا أن يكون إدخال المساعدات إلى غزة أصعب من أي وقت مضى. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، اقتصر ما يدخل القطاع من شاحنات المساعدات الإنسانية على 37 شاحنة يومياً لا غير. وهو أقل معدل شهده العام المنصرم. والحالة في شمال غزة باتت كابوساً يستشري فيه المرض والدمار واليأس. لقد لقي أكثر من 300 عامل إغاثة حتفهم حتى الآن. في حصيلة هي الأعلى في تاريخ الأمم المتحدة. وقد كان من بين من قضوا ثلاثة من الرعايا البريطانيين، الذين ما زالت أسرهم تنتشد العدالة. لقد قُتل أطفال تجاوز عددهم أكثر من أي نزاع نشب مؤخراً في أي مكان في العالم. وفي خضم ذلك، تواصل حماس احتجاز الرهائن بلا رحمة، ومن بينهم البريطانية إيميلي داماري، لتضيف فصولاً جديدة من العذاب لأسرهم. في الضفة الغربية، يسود مناخ من الإفلات من العقاب للمستوطنين المتطرفين، ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر امتدت رقعة النزاع لتشمل لبنان بالطبع.

يجب علينا أن نضع حدا لهذا النزاع متعدد الجبهات. لا مبرر لاحتجاز حماس للرهائن؛ إذ يجب إطلاق سراحهم. ولا مبرر للقيود الإسرائيلية المفروضة على المساعدات الإنسانية؛ يجب رفعها. ولا مبرر لانتهاكات القانون الدولي الإنساني؛ إذ يتعين على كافة الأطراف احترامه والالتزام به. ولا مسوغ للنشاط الإيراني المُخرب الذي يزعزع استقرار المنطقة؛ ويجب وقفه.

لقد عجز المجتمع الدولي عن تحقيق وقف لإطلاق النار الذي تشتد الحاجة إليه في غزة ولبنان، وأخفق في كسر دوامة العنف. غير أن المملكة المتحدة لن تأس - ليس في ظل ما هو معرض للخطر، بكل صراحة، من أرواح المدنيين في المنطقة الذين يكابدون أشد المعاناة، وكذلك ما هو على المحك بالنسبة لنا جميعاً. شهد 7 تشرين الأول/أكتوبر وما تلاه من أيام مقتل أو اختطاف مواطنين ينتمون إلى 31 دولة عضواً في الأمم المتحدة على الأقل. تعرض النقل البحري التجاري في البحر الأحمر للتعطيل، بطبيعة الحال، وانزلقت المنطقة برمتها إلى شفا حرب أشد فتكاً وتدميراً.

إن غزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المقبلة ويجب أن تظل كذلك دون تقليص في أراضيها. ويجب أن يتوقف التهجير المتكرر لسكان غزة ويجب السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وينبغي ألا يكون هناك وجود عسكري إسرائيلي طويل الأجل في غزة، بينما يجب في الوقت نفسه معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، ولا سيما في أعقاب أعمال الإرهاب التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويجب رفض الدعوات المنادية بإعادة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في غزة رفضاً قاطعاً ومعارضتها بوضوح. ويجب توحيد غزة والضفة الغربية سياسياً واقتصادياً وإدارياً. ويجب أن تحكمها حكومة فلسطينية يعترف بها ويدعمها الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك حل في الأجل الطويل في غزة من دون أن يكون سياسياً في الأساس.

وسيتطلب دعمٌ واستدامة عملية سياسية مجددة يمكن أن تعالج تلك المسائل بفعالية التزام المجتمع الدولي وعمله بصورة منسقة. ولا بد من وجود سياق يمكن للمجتمع الدولي أن يحشد فيه الأدوات وأن يحدد جدولاً زمنياً للكيفية التي ينبغي بها إنهاء النزاع، استناداً إلى المبادئ المعترف بها، مع القدرة على الاستفادة من قوة وموارد المنطقة والشركاء الدوليين وتأثيرهم على الطرفين. ومرة أخرى، فإننا بحاجة اليوم إلى إطار سياسي يسمح باستجابة جماعية منسقة للاحتياجات الملحة المتعلقة بالتعافي وإعادة الإعمار في غزة، مع ضمان تلبية تلك الاحتياجات في سياق عملية سياسية تقودنا بشكل ملموس نحو حل الدولتين وتحقيق السلام الدائم. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بالتزاماً كاملاً بالمشاركة والانخراط في هذا الجهد والقيام بدورها لضمان أن تنتهي هذه الحرب المروعة قريباً، بل وأن تنتهي بطريقة تكفل مستقبلاً أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

وأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. أود أن أعرب عن شكري مجدداً للسيد فينسلاند على تقريره الوافي والصريح.

السيد كاسيس (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أشكر الوزير ديفيد لامي على عقد جلسة الإحاطة هذه.

بعد مرور أكثر من عام على هذا النزاع المروع، أن الأوان لتغيير جذري في مسار العنف والتجريد من الإنسانية. في غزة، يرحح الناجون، ومن بينهم أعداد لا تحصى من الأطفال، تحت وطأة الجوع والإصابات والأمراض، في حين تعرضت منظومة المستشفيات للتدمير تماما. في شمال غزة، المجاعة وشيكة. تعرب سويسرا عن إدانتها الشديدة للأعمال العدائية التي وقعت بين مساء السبت وصباح الأحد، حيث أقدمت إسرائيل على تدمير مبنى سكني في بيت لاهيا، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين، بينهم عدد كبير من الأطفال. كما ندين أيضاً إطلاق حماس المتواصل للصواريخ على إسرائيل.

وفي ظل هذا الوضع المأساوي، لا يُسمح إلا بنزير يسير من المساعدات الإنسانية، كما أشار إلى ذلك الرئيس قبل قليل. يستدعي الأمر تحركاً عاجلاً من كافة الأطراف المتنازعة لتوفير الحماية للسكان المدنيين. جميع هذه الأطراف ملزمة بضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق في الميدان. فضلاً عن ذلك، فإن التشريعين اللذين أقرهما الكنيست ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في 28 تشرين الأول/أكتوبر يثيران إشكالية بالغة نظراً لتعارضهما الجوهرى مع القانون الدولي، ولما يشكلانه من تهديد للمساعدات الإنسانية المقدمة للسكان المدنيين.

تهيب سويسرا بإسرائيل الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. ويتضمن ذلك التزام إسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، بضمان تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكرر مجدداً دعوتي لوقف فوري لإطلاق النار في غزة والإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة الرهائن.

كما تعرب سويسرا عن قلقها إزاء تصاعد العنف في الضفة الغربية وترفض جميع إعلانات النوايا بضم الأراضي. وبالإضافة إلى

وعلى الرغم من قتامة المشهد، لا ينبغي أن نسمح للتجارب المريرة أن تحولنا إلى متشائمين. فباب السلام لا يوصد أبداً. نحن في أمس الحاجة إلى زيادة كبيرة في المساعدات. ويتعين علينا احترام عمال الإغاثة مجدداً وتوفير الحماية المناسبة للمدنيين. لقد استأنفت المملكة المتحدة تمويلها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للمساعدة في إنقاذ الأرواح وتنفيذ توصيات تقرير كولونا. لقد حافظنا على موقفنا الثابت في دعم القانون الدولي. إننا نبذل قصارى جهدنا يومياً لوضع حد لهذه الحرب المروعة. فكلما امتد أمد القتال، تعمقت جراح الألم والغضب التي تنخر في أواصر الإنسانية المشتركة التي لا غنى عنها لبناء سلام مستدام.

وحيثما تسنح الفرصة، يجب أن نكون مستعدين لاغتنامها. نحن بحاجة إلى خطط تفصيلية لتحويل وقف إطلاق النار الفوري إلى حل دائم. يتعين أن تتصدر السلطة الفلسطينية، بعد تعزيزها وإصلاحها مشهد التعافي والأمن والحوكمة المستقبلي في غزة. ويجب أن نمنح سكان الضفة الغربية وغزة أفقاً سياسياً - مساراً موثقاً لا رجعة فيه نحو إقامة دولة فلسطينية.

في عام 1947، اتخذت الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة 181 (د-2). ومنذ ذلك الحين، والشعب الفلسطيني في انتظار، دام 77 عاماً، لأرض يستطيع أن يطلق عليها وطنه؛ وأن لهذا الانتظار أن ينتهي. والشعب الإسرائيلي، الذي ما زال يواجه تهديدات من جماعات تركز نفسها لتدميره، قد طال انتظاره للسلام والأمن اللذين وُعد بهما عند قيام دولته. يجب ألا نتخلى عن سعينا لتحقيق مستقبل يمكن فيه لجميع شعوب المنطقة، بمن فيهم الإسرائيليون والفلسطينيون، التعايش في سلام. إن وضع حد للحرب وإرساء سلام مستدام يستند إلى حل الدولتين - هذا ما تحتاج إليه المنطقة، وما يصبو إليه العالم، وما سنظل نجاهد لتحقيقه.

استأنف مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن للمستشار الاتحادي ورئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا.

إطلاق سراح الرهائن مع زيادة المساعدات للفلسطينيين الذين لم يبدؤوا هذا النزاع ولا يمكنهم إنهائه؛ وتجنب اندلاع حرب إقليمية أوسع نطاقاً مع التصدي بقوة لوكلاء إيران الإرهابيين وأنشطتها المزعزعة للاستقرار وإظهار التزام صارم وغير مسبوق بأمن إسرائيل؛ والضغط من أجل التنفيذ الكامل لقرارات المجلس، بما في ذلك القرار 1701 (2006). تظل هذه هي أهداف الولايات المتحدة، ونرى أن هناك سبيلاً لتحقيقها. وقد صرح الوزير بلينكن أن الوقت قد حان لإنهاء الحرب، وهو ملتزم ببذل كل ما في وسعه لتحقيق ذلك.

لقد حققت إسرائيل الهدف الذي حددته لنفسها: تفكيك التنظيم العسكري لحماس والقضاء على قيادتها المسؤولة عن عملية 7 تشرين الأول/أكتوبر. وعلينا أن نكفل الآن عودة الرهائن إلى ديارهم وعدم عودة حماس إلى السلطة. وبالطبع، وعلى الرغم من الادعاءات العلنية بعكس ذلك، فقد رفضت حماس المشاركة في أي من المقترحات العديدة التي طُرحت في الأسابيع الثمانية الماضية. وأعربت قطر بالفعل عن إحباطها من عدم رغبة حماس في المشاركة بجدية. ومع ذلك، لن نتخلى عن هذه الدبلوماسية.

وفي الوقت الذي نضغط فيه من أجل إنهاء الحرب، يجب على إسرائيل أيضاً أن تتخذ خطوات إضافية بصورة عاجلة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية الكارثية في غزة. وقد حددت الولايات المتحدة ما يجب أن تفعله إسرائيل بالضبط لتحسين حالة المدنيين الفلسطينيين. ونحن نتابع عن كثب أعمال إسرائيل في هذا الصدد ونتواصل مع قادتها كل يوم. وقد أُحرز بعض التقدم؛ فإسرائيل تعمل حالياً على تنفيذ 12 خطوة من الخطوات الـ 15 التي حددناها.

ومع ذلك، يجب أن نرى اكتمال تنفيذ جميع الخطوات واستمرارها. ونحن بحاجة إلى رؤية تحسن ملموس في الحالة الإنسانية على أرض الواقع. يشمل ذلك سماح إسرائيل للشاحنات التجارية بالتحرك إلى غزة، إلى جانب إدخال المساعدات الإنسانية. وهذا أمر حاسم لتجنب المجاعة. وعلى إسرائيل أن تتصدى أيضاً للانفلات الأمني المستمر، لكي تتمكن مئات الشاحنات المحملة بالمساعدات التي تصل نقاط العبور إلى غزة من الوصول إلى المحتاجين. والأهم من ذلك أننا

ذلك، أَدْعُو إلى وقف فوري لإطلاق النار في لبنان وإلى التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) من قبل جميع الأطراف.

يتعين علينا، على وجه السرعة، أن نلتزم قاعدة إنسانية مشتركة ونشيد صراحةً لسلام راسخ الأركان على أسس القانون الدولي، بما فيه الميثاق والقانون الدولي الإنساني. إننا نعرف ماهية الحل السياسي - إنه حل الدولتين، الذي يوفر للإسرائيليين والفلسطينيين إمكانية العيش في سلام وأمن. وقد ذكرت ذلك أمام المجلس في 29 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9763). وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن دعم سويسرا للجهود المشتركة التي تبذلها 94 دولة ومنظمة دولية اجتمعت مؤخراً في الرياض، في مؤتمر التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين. كما ستشارك سويسرا في المؤتمر المقبل في 28 تشرين الثاني/نوفمبر في بروكسل. إننا بحاجة إلى مقترحات ملموسة تهدف إلى تعزيز السلطة الفلسطينية وإصلاحها من خلال تدابير قانونية وسياسية واقتصادية.

ولبناء سلام دائم في الشرق الأوسط، لا بد من الاستثمار في الشباب. وأنا على قناعة بأن الأجيال الجديدة التي تتطلع إلى الحياة وليس الموت قادرة على سلوك طريق المصالحة ومكافحة الكراهية والتطرف. فهذا الجيل الشاب هو من سيحاسبنا على أفعالنا. فلنحرص على ألا نخذلهم وألا نحولهم إلى جيل ضائع.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية لامي على ملاحظاته وعلى جمعنا اليوم. وأرحب بالوزراء المشاركين في هذه الجلسة الهامة اليوم، وأشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

لن أنمق كلماتي: إن الوضع في الشرق الأوسط يتطلب حلاً دبلوماسياً عاجلاً. فنحن نشهد منذ أكثر من عام معاناة مفرجة للمدنيين في إسرائيل وغزة والضفة الغربية ولبنان. وقد شهدنا اضطرابات وهجمات غير مسبوقه من قبل إيران ووكلائها.

إزاء هذه الخلفية، تولت الولايات المتحدة القيادة وعقدت العزم على السعي لتحقيق أهداف واضحة: إنهاء الحرب في غزة من خلال تأمين

إن الولايات المتحدة ثابتة في التزامها بأمن إسرائيل. وكما قال الرئيس بايدن، فإن دعم الولايات المتحدة لسلامة الشعب الإسرائيلي وأمن إسرائيل وحققها في الوجود كدولة مستقلة لا يتزعزع. ولكن الدعم العسكري الأمريكي وحده لن يحل المشاكل الأمنية التي تواجهها إسرائيل ولن يحمي شعبها. وكذلك الأمر بالنسبة لمقترحات ضم الضفة الغربية وبناء مستوطنات إسرائيلية في غزة - والتي إذا ما نُفذت ستزعزع بذور المزيد من عدم الاستقرار وستوجد عقبات جديدة أمام الاندماج الكامل لإسرائيل في المنطقة. هذا الوقت غير مناسب أبداً للتراجع عن التزامنا بحل الدولتين. وستوفر دبلوماسيتنا طريقاً للمضي قدماً.

إن كرامة الفلسطينيين وتقريرهم لمصيرهم واحتياجات إسرائيل الأمنية أمور يعزز بعضها بعضاً، ولا يستبعد أحدها الآخر. ويجب أن تتمثل أهدافنا في مساعدة لبنان على ممارسة السيطرة الفعالة على أراضيه وتحقيق التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) وتقوية العزم الإقليمي والدولي على حرمان إيران وداعميها من القدرة على إملاء مسار الأحداث في الشرق الأوسط. ومن خلال الدبلوماسية، يمكن للمنطقة أن تبدأ في التعافي وإعادة بناء مستقبل أفضل - مستقبل بدون إيران ووكيلها، حماس وحزب الله، الذين يمارسون نفوذاً جائراً، منطقة يتساوى فيها الإسرائيليون والفلسطينيون في التمتع بالسلام والأمن، منطقة يفسح الأمل اللامحدود الذي نشهده اليوم المجال للتغاهم اللامحدود الذي أؤمن به وأعلم أنه ممكن.

السيد شتوتشن (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، وأشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

إذا نظرنا في التاريخ وراءنا، فسيبرز العام الماضي كعام تحولات هائلة بالنسبة للعالم ككل، وخاصة بالنسبة للشرق الأوسط. فقد كان هذا العام بالنسبة لسكان المنطقة عاماً مليئاً بالألم والدمار لم يشهدوا له مثيلاً من قبل. لا يوجد شيء في التاريخ الحديث يمكن مقارنته بالوحشية التي نراها في غزة اليوم، أو عدد المدنيين الذين قتلوا أو عدد النساء والأطفال الذين قتلوا. لا شيء في التاريخ الحديث يمكن مقارنته بعدد النازحين. وكما جاء في أحدث تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، فإن 90 في المائة من سكان غزة - أي 1.9 مليون فلسطيني

بحاجة إلى فترات هدنة حقيقية وطويلة في القتال والأعمال الحربية في مناطق واسعة من غزة لتمكين وصول المساعدات إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

أجبت إيران هذا النزاع واستغلته، حيث قدمت الدعم لوكلائها وشركائها الإقليميين وعرضت ملايين الأبرياء من المدنيين من الإسرائيليين والفلسطينيين واللبنانيين للخطر بشكل مباشر. وردت الولايات المتحدة بقوة، حيث نشرت أصولها العسكرية في مناسبتين عندما شنت إيران هجمات غير مسبقة بالقذائف التسيارية على إسرائيل. وكما أوضح الرئيس بايدن، فإننا سنواصل الوقوف إلى جانب إسرائيل وجميع شركائنا الإقليميين في التصدي لأعمال إيران المزعزعة لاستقرار في المنطقة.

وندرك في الوقت نفسه ضرورة التوصل إلى حل دبلوماسي، إثر القضاء على نصر الله وغيره من الوكلاء المدعومين من إيران، وذلك لإنهاء القتال في لبنان وتحقيق الاستقرار على طول الخط الأزرق وإعادة المواطنين الإسرائيليين واللبنانيين بأمان إلى ديارهم. وقد أكد المسؤولون الإسرائيليون الأسبوع الماضي على انفتاحهم على حل دبلوماسي من شأنه تحقيق ذلك بالضبط. ونعلم جميعاً أن هذا الأمر يتطلب انسحاب حزب الله من المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، فضلاً عن الانتشار الكامل للقوات المسلحة اللبنانية في جميع أنحاء الجنوب. فحزب الله يهدد أمن إسرائيل ولبنان والمنطقة منذ فترة طويلة جداً. وبدعم من إيران، قام حزب الله ببناء قواته على مرأى من الجميع وفي تجاهل للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). ولا يمكن أن يتكرر ذلك الأمر، ويجب ألا يتكرر.

وبدلاً من الدعوة إلى عمليات وقف إطلاق نار غير مشروط لا تنوي إيران ووكلائها احترامها، ينبغي لأعضاء المجلس أن يتحدثوا بصوت واحد لدعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق نهاية دائمة للقتال. وبالإضافة إلى ذلك، نتوقع من جميع الأطراف احترام سلامة وأمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومقراتها، واتخاذ خطوات لضمان قدرتها على العمل بحرية ووفقاً لولايتها. ويجب عدم استهداف حفظة السلام.

السلطة الفلسطينية وتعيقها. وسلوفينيا اعترفت بدولة فلسطين، ونحن نرى أن هذا الاعتراف عنصر ضروري لحل الدولتين. ونحن ملتزمون، بوصفنا عضواً في التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين، بالتدابير العملية وعملية سلام محددة زمنياً. وفي ذلك الصدد، نؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في أقرب وقت ممكن.

هناك شيء واحد واضح. تقع على عاتق كل منا مسؤولية كعضو في المجلس وعضو في المنظمة. إن تجاوز الحدود الذي نلاحظه باستمرار خلال العام الماضي يجب أن تقابله خطوات جريئة من أجل السلام من خلال الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف، تؤدي إلى حل الدولتين.

السيد فوجي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

مرّ أكثر من عام على الهجوم الإرهابي البغيض الذي شنته حماس وغيرها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا نملك كلمات لوصف الدمار الذي حلّ بغزة. فقد قُتل الآلاف من المدنيين أو أصيبوا بجروح. وهناك أكثر من مليوني شخص سُردوا داخلياً. وقد سوي القطاع بالكامل تقريباً بالأرض، ولم يتبق سوى عدد قليل من المباني سليماً. ولم يتمكن سوى القليل من الإمدادات الإنسانية من الدخول إلى شمال غزة منذ أكثر من شهر. حتى إن مسؤولي الأمم المتحدة وصفوا الحالة بأنها مروعة.

وما فتئت سياسة اليابان ثابتة. فيجب على جميع الأطراف الموافقة فوراً على وقف إطلاق النار، وكذلك إطلاق سراح الرهائن والامتثال للقانون الدولي وتحسين الحالة الإنسانية بشكل كبير. إننا ندعم جهود الوساطة الدؤوبة التي يبذلها أصحاب المصلحة المعنيون لتحقيق تلك الغاية. وتشاركنا إدارتنا الجديدة بقيادة رئيس الوزراء إيشيبا نفس المبدأ. وقد نشط وزير الخارجية إيوايا في التواصل والتحدث مباشرة مع وزراء الخارجية في الشرق الأوسط، بمن فيهم وزيراً خارجية كل من إسرائيل وفلسطين، للدعوة إلى إنهاء المعاناة في غزة وخارجها. كما تظل اليابان مصممة على التصدي للكابوس الإنساني حيث لا يدري الكثير من

نرحوا خلال الأشهر الـ 13 الماضية. ولا ينبغي أن يكون هناك شك: فشلت البشرية مرة أخرى، والطريقة الوحيدة لإعادة الأمل هي الوقف الفوري لإطلاق النار. فيجب أن يعرب مجلس الأمن عن مطلب موحد لوقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية من دون تأخير.

وبالنسبة للزعماء السياسيين، كان هذا العام عاماً مليئاً بالمواجهات والموجات الصادمة. فقد فُتحت جبهة تلو الأخرى، وكلها كانت متصلة بطبيعتها بغزة، ولكنها كانت تدور بشكل متزايد في دورات عنفها. وينبغي للمجلس أن يبدأ في أخذ دوره بموجب ميثاق الأمم المتحدة على محمل الجد، وأن يتخذ خطوات فورية من أجل السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في ذلك.

وبالنسبة للمنظمة كان هذا العام عاماً مليئاً بالقيود والهجمات التي لا هوادة فيها. وأود أن أشدد على دعم سلوفينيا الثابت لعمل الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وينبغي أن تكون هناك دائماً رسالة موحدة من أعضاء المجلس دفاعاً عن منظومة الأمم المتحدة، لأنها تخدم البشرية على الأرض. وبالنسبة للمجتمع الدولي ككل، كان هذا العام عاماً حافلاً بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وإذا أردنا تأمين مستقبل للأطفال في غزة والشرق الأوسط وجميع أنحاء العالم، فعلينا حماية القانون الدولي والدفاع عنه. إننا بحاجة إلى حماية استقلالية ونزاهة محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم والهيئات القضائية الأخرى، من أجل ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

ونشهد بالتوازي مع المعاناة الساحقة في غزة تأثيراً إنسانياً مدمراً في لبنان وإجراءات معطلة وعنف المستوطنين الذي يستشري في الضفة الغربية. ونرفض تماماً التصريحات التي تدعو إلى بسط ما يسمى بالسيادة على الضفة الغربية. ونؤكد كذلك على الوضوح القانوني الذي وفرته فتوى محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي الذي يجب أن ينتهي. كما يجب وضع حد للممارسات التي تستهدف حل الدولتين، بما في ذلك تلك التي تحد من

يتدهور الوضع في الضفة الغربية بسرعة، مع تصاعد عنف المستوطنين. ونكرر الإعراب عن أسفنا الشديد لاستمرار حكومة إسرائيل في الأنشطة الاستيطانية التي تنتهك القانون الدولي.

إن الحل الوحيد القابل للتطبيق للصراع في الشرق الأوسط هو التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين. وتواصل اليابان دعم تحقيق حل الدولتين. وفي هذا الصدد، قدنا العديد من المبادرات، مثل مبادرة "ممر السلام والازدهار" التي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي من خلال إنشاء مجمع صناعي زراعي في الضفة الغربية وتيسير نقل البضائع.

ولتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، فإن الخطوة الأولى تتطلب بناء الثقة بين الأطراف المعنية ولن تدخر اليابان جهداً في هذا المسعى.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشيد بحضور العديد من المسؤولين في القاعة. وأشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته اليوم وأكرر دعم إكوادور لعمله ولعمل جميع موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها.

لقد كانت الحالة في الشرق الأوسط هي الشغل الشاغل لمجلس الأمن على مدار الأشهر الـ 13 الماضية. فمنذ الهجمات الإرهابية التي نفذتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي يدينها بلدي مرة أخرى، انفجرت أعمال عنف والتي كان لها عواقب وخيمة ليس في غزة فحسب، ولكن في جميع أنحاء المنطقة.

وفيما يتعلق بالحالة في غزة، اتخذ المجلس بالفعل أربعة قرارات - 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024). والتنفيذ الكامل لهذه القرارات إلزامي وضروري وعاجل. ويجب أن يكون السماح بإيصال المساعدات الإنسانية فوراً وبالقدر الكافي على رأس الأولويات. ومنع تدهور الوضع الغذائي في قطاع غزة مسألة ملحة. ونتمس الحاجة أيضاً إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتنفيذ جميع الأحكام الأخرى المنصوص عليها في القرارات التي ذكرتها سابقاً.

الفلسطينيين اليائسين حتى متى سيحصلون على وجبتهم التالية. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه للتخفيف من معاناتهم.

إن تبادل الهجمات بين إيران وإسرائيل أمر مقلق للغاية، ويجب تجنب نشوب حرب شاملة في المنطقة بأي ثمن. ونحن ندين بشدة أي عمل يؤدي إلى تصعيد الموقف. وقد أدت الأعمال العدائية بين إسرائيل وحزب الله إلى تفاقم الحالة الإنسانية في لبنان وسورية بشكل كبير، بالإضافة إلى تهجير آلاف المدنيين. كما استهدف جميع أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والمرافق ذات الصلة في لبنان. ونجدد دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله ونحث جميع الأطراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 1701 (2006)، تنفيذاً كاملاً.

وللاستجابة للأزمة الإنسانية في المنطقة، بما في ذلك الحالة الكارثية في غزة، لا بد من زيادة حجم المساعدات بشكل كبير والسماح بإمكانية وصول أكبر للمساعدات الإنسانية. ومن هذا المنطلق، فإن حماية العاملين في المجال الإنساني لها أهمية قصوى. لقد فقد مئات العاملين في المجال الإنساني أرواحهم، بمن في ذلك أكثر من 240 موظفاً من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بعضهم فقد حياته أثناء تأدية عمله. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

وتؤدي الأونروا دوراً لا غنى عنه في تقديم المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الدعم الحيوي للاجئين الفلسطينيين، ليس في غزة والضفة الغربية وحدهما، بل أيضاً في سائر أرجاء المنطقة. وتكرر اليابان الإعراب عن قلقها البالغ إزاء التشريع الذي اعتمده الكنيست الإسرائيلي والذي من شأنه أن يقيد بشدة أنشطة الأونروا. ونحث حكومة إسرائيل بقوة على ضمان مساحة عمل آمنة ومن دون عوائق للأونروا.

وبالمثل، فإن ضمان الحياد أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأونروا. ويجب ألا نتسامح مع أي هجمات إرهابية تنفذها حماس. وندعم جهود الأونروا لتنفيذ توصيات فريق الاستعراض المستقل بشأن الوكالة.

وفيما يتعلق باليمن، يجب تنفيذ القرار 2722 (2024). ويشكل إطلاق الصواريخ وشن الهجمات على السفن في البحر الأحمر تهديداً آخر للاستقرار في المنطقة.

إن الشرق الأوسط يمر بواحدة من أصعب الفترات في التاريخ الحديث. فأولئك الذين يريدون تأجيج دوامة العنف يستغلون الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وقضية فلسطين. ويجب أن نمنع الحرب والكرهية من الانتصار على الحوار والاعتدال. ولا بد من وقف التطرف والوحشية. ويجب أن تسود إنسانيتنا المشتركة. وهناك قاسم مشترك بين جميع بؤر النزاع الساخنة - ضرورة احترام قرارات المجلس للمضي قدماً نحو السلام. وفي ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الذي اعتمده الجمعية العامة قبل أقل من شهرين، أكد جميع أعضاء المنظمة من جديد التزامنا بالعمل وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، والوفاء بالتزاماتنا بحسن نية والوفاء بهذا الالتزام فعلياً دون أضرار أو ذرائع. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه الإحاطة على المستوى الوزاري اليوم. ونود أيضاً أن نشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

إن الأزمة في الشرق الأوسط مسألة مدرجة منذ فترة طويلة على جدول أعمال المجلس، ولكننا شهدنا خلال العام المنقضي تصعيداً خطيراً أودى بحياة آلاف من الأشخاص وخلف أكثر من 100 000 من الجرحى ودمر البنية التحتية المدنية الحيوية وأدى إلى النزوح القسري للمدنيين على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ نزاع الشرق الأوسط. ويبدل التصعيد الأخير منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي على ضرورة التوصل إلى حل نهائي على سبيل الاستعجال الشديد. وبالتالي، من الواضح جداً أن الحالة لا تزال لها آثار سلبية وبعيدة المدى على الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن العالميين بما لها من آثار غير مباشرة وتفاعلات في جميع أنحاء المنطقة، من لبنان إلى سورية، ومن اليمن إلى إيران.

ولتخفيف محنة السكان المدنيين في غزة، يجب أن تتوقف الأعمال العدائية على الفور. ولا بد من وقف إطلاق النار الآن. ولا يمكن استرداد أرواح من قُعدوا، وهذا أمر صادم بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالأطفال. لقد طُفح الكيل. ويجب أن ينتهي العنف الآن. ويتعين على الأطراف حماية المدنيين والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن تصل المساعدات الإنسانية دون قيود إلى المحتاجين إليها. ويجب أن تكون الجهات الفاعلة الإنسانية قادرة على العمل بأمان ودون قيود. ولن تكون نهاية الحرب ممكنة إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية من جانب أطراف النزاع لإعطاء الأولوية للسلام والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي.

إن من واجبنا تيسير ودعم أي مبادرة تؤدي إلى حل سلمي ودائم وعادل للطرفين، يقوم على وجود دولتين - فلسطين وإسرائيل - على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة. وقد عمل أعضاء المجلس العشرة المنتخبون في المجلس معاً في الأسابيع الأخيرة لتعزيز هذا الهدف. وإننا على ثقة بأن جهودنا ستكلل بالنجاح.

وبالانتقال إلى لبنان، فإن الوضع الحالي هو نتيجة مباشرة للانتهاك المتكرر للقرارين 1701 (2006) و1559 (2004). ولوقف العنف، يجب تنفيذ هذين القرارين بشكل كامل. وتكرر إكوادور دعمها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولأفراد عملية السلام تلك، الذين يبذلون قصارى جهدهم للوفاء بالولاية التي كلفهم بها المجلس. ويجب علينا أن نضمن سلامتهم، وهو ما عبرنا عنه نحن أعضاء مجلس الأمن بوضوح في البيان الصحفي (SC/15897) قبل بضعة أيام - في إشارة إلى أننا متحدون في رفض الهجمات على أفراد القوة المؤقتة ومبانيها.

وفي كل من غزة ولبنان، يجب ضمان حماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ويجب توفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والعاملون في المجال الإنساني، عملاً بالقرار 2730 (2024).

وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي، في جملة أمور، أن يسعى بقوة وإصرار إلى تنشيط اتفاقات أوسلو - وهي مبادرة كان الهدف منها تعزيز العلاقة بين إسرائيل وفلسطين وتمهيد الطريق لإقامة دولة فلسطينية.

ثالثاً، تمشيا مع مبادرة جامعة الدول العربية للسلام، التي أقرها مؤتمر قمة بيروت العربية في عام 2002 وأعيد إقرارها في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية لعامي 2007 و2017، يجب على جميع الدول الأعضاء، لا سيما دول المنطقة، قبول إسرائيل كجار يعيش في سلام وأمن في إطار تسوية شاملة وتطبيع للعلاقات، بعيداً عن التطرف العنيف والاستفزاز والتحريض.

وعلاوة على ذلك، فإن الاعتراف العالمي بدولة فلسطين وقبولها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة شرطان أساسيان لتولى السلطة الفلسطينية مسؤولياتها الأمنية والإدارية في قطاع غزة والضفة الغربية تدريجياً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون على استعداد لتقديم الدعم المالي والإداري والسياسي اللازم الذي سيعزز السلطة الفلسطينية لمواصلة الإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار.

في الختام، فإن الإرادة السياسية والالتزام بإيجاد حل عادل ومقبول للطرفين، يتوافق مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن، هما في الأساس السبيل لتحقيق السلام الدائم. ومن ثم، نحث كلا من إسرائيل وفلسطين على الالتزام بذلك من أجل سلامة الأجيال الحالية والمقبلة وأمنها.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضاً المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الثاقبة.

تشعر مالطة بقلق بالغ إزاء النزاع المستمر بلا هوادة في الشرق الأوسط والذي قوض آفاق السلام وترك المدنيين يكابدون خسائر ومعاناة لا يمكن تصورها. وهناك حاجة ماسة إلى وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار في غزة وفي جميع أنحاء المنطقة، يقترن بتقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع دون عوائق. ونكرر دعوتنا أيضاً للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن

وكانت سيراليون واضحة، منذ وقت مبكر، في إدانتها للهجمات الشنيعة التي شنتها حماس وجماعات مسلحة أخرى على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما شجبنا رد إسرائيل الذي يصل إلى حد العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني. فالقتل العشوائي والواسع النطاق للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، والهجمات على المستشفيات وقوافل المساعدات الإنسانية والحرمان من الحصول على المساعدة الإنسانية تشكل كلها، على أقل تقدير، انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف.

وبالتالي، فإن من نافلة القول إن إنهاء النزاعات في قطاع غزة وأجزاء أخرى من المنطقة يجب أن يظل أولوية عاجلة للمجلس والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بموضوع مناقشة اليوم وهو "إنهاء الحرب وضممان إحلال السلام الدائم". ولتحقيق ذلك، لا بد من القيام بما يلي:

أولاً، يجب على مجلس الأمن أن يتصرف بحزم لوقف العنف وفرض وقف لإطلاق النار، ليس في غزة فحسب بل في لبنان أيضاً. ويجب أن نحث جميع الأطراف على الالتزام من جديد بالعودة إلى وقف الأعمال العدائية، باعتبارها مقدمة لإرساء الأساس لإجراء المزيد من المفاوضات الدبلوماسية التي يمكن أن تؤدي إلى اتفاق للسلام الدائم. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء الاعتبار الواجب لمشروع القرار الحالي بشأن هذا الموضوع، الذي اقترحه الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن والذي تجري مناقشته، حيث إن اعتماده بالإجماع قد يسهل وقف الأعمال العدائية وإطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس وإيصال المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية دون قيود. كما أن وقف الأعمال العدائية في غزة قد يسهل وقف إطلاق النار عبر الخط الأزرق في لبنان. وإضافة إلى ذلك، فإن وقف إطلاق النار الدائم في لبنان سيقضي من جميع الأطراف تنفيذ القرار 1701 (2006) تنفيذاً كاملاً وغير مشروط.

ثانياً، يجب تحليل هذا النزاع الذي طال أمده في سياق استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية؛ وهذا ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في 19 تموز/يوليه من أن استمرار

الشرق الأدنى (الأونروا) أو لعرقلة قدرتها على تنفيذ ولايتها. وندعو إسرائيل إلى إلغاء هذه الإجراءات التشريعية التي تشكل مصدر قلق بالغ. ويجب أن تواصل الأونروا الاضطلاع بدورها الحيوي الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

بالانتقال إلى لبنان، فإن عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي وهجمات حزب الله على إسرائيل انتهاكات صارخة للقرار 1701 (2006). ونناشد جميع الأطراف بالحاح أن تلتزم من جديد بوقف الأعمال العدائية بموجب القرار 1701 (2006) وأن تتواصل لتجنب المزيد من التصعيد. كما تعرب مالطة عن قلقها البالغ إزاء الهجمات على مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفراد حفظ السلام. وباعتبارنا دولة مساهمة بقوات، نعيد بقوة تأكيد التزام جميع الجهات الفاعلة بتجنب الأعمال التي تعرض أفراد حفظ السلام أو المدنيين للخطر.

ويجب أن يكون بذل جهود دبلوماسية بهدف تهدئة الحالة وإعادة تهيئة إطار سياسي بمثابة منارتين تهتدي بهما المنطقة للخروج من حالة انعدام الأمن الخطيرة هذه. يجب أن يدعم إطار عمل فعال حكومة فلسطينية موحدة تتصوي تحتها غزة والضفة الغربية. إن الوحدة الفلسطينية أمر بالغ الأهمية لتحقيق سلام دائم ولإجراء مناقشات حول خطة للإنعاش المستدام لغزة.

ويجب أن يحشد المجتمع الدولي جهوده على وجه السرعة لضمان تحقيق تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة الدولة وتقرير المصير، إلى جانب ضمانات لأمن إسرائيل.

وتؤكد مالطة مجدداً التزامها الثابت بتحقيق حل الدولتين على نحو موثوق ولا رجعة فيه على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. ويجب ألا يغيب عن بالنا ذلك الهدف. وهو السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم. فما من بديل لذلك.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة. وهو

المحتجزين منذ الهجمات المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويكتسي تحقيق هذه الأولويات الفورية أهمية بالغة إذا أردنا إحراز تقدم نحو إيجاد حل سلمي للنزاع. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية التصدي للأزمة. ولهذا السبب، صاغ أعضاء مجلس الأمن العشرة المنتخبون مشروع قرار يرمي إلى التعامل مع هذه المطالب بشكل لا لبس فيه.

لقد بلغت الحالة الإنسانية في غزة حدا كارثيا، كما سمعنا. وأدى القصف المتواصل إلى مستويات مروعة من الإصابات في صفوف المدنيين، لا سيما بين النساء والأطفال. ويؤدي منع المساعدات الإنسانية الضرورية إلى تفاقم المأساة، حيث إن شمال غزة يواجه المجاعة الآن. ويجب على إسرائيل أن تستجيب فوراً لمطالب المجلس بإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل مستمر إلى جميع أنحاء غزة، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وندين بشدة استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونحث جميع الأطراف على التمسك بالقانون الدولي وندعو إلى التقيد التام بأوامر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية. وعلاوة على ذلك، يجب عدم تهجير السكان المدنيين في غزة قسراً ويجب السماح لمن هُجروا بالعودة إلى ديارهم.

إن الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تبعث على القلق البالغ. ويؤدي التوسع الاستيطاني غير المشروع والانتهاكات ضد الفلسطينيين وعنف المستوطنين إلى تأجيج مزيد من عدم الاستقرار وترسيخ الاحتلال غير المشروع. وهذه الأفعال تهدد بصورة خطيرة جدوى حل الدولتين السلمي، وندعو إسرائيل إلى التراجع عنها. ونذكر أيضاً بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليه التي ذكرت بوضوح أن الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة يجب أن ينتهي في أقرب وقت ممكن. وتؤكد مالطة أيضاً أهمية الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالأمكان المقدسة ووقف أعمال الاستنزاف لأنها تهدد أيضاً آفاق السلام.

وفضلاً عن ذلك، ندين أي محاولة لإلغاء اتفاق عام 1967 بين إسرائيل ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

القائمة بالاحتلال على الامتثال للمعايير العالمية. وكما قال الرئيس عبد المجيد تبون:

”لا بد من اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لإنقاذ عملية السلام التي تواجه جموداً غير مسبوق. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإلزام الاحتلال بالالتزام بمبادئ القانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتكثيف الجهود لضمان منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة“.

رابعاً، يجب أن يضمن المجلس إنفاذ قراراته بفرض عقوبات على منتهكي القانون الدولي. وعلى الرغم من الموقف الصريح الوارد في القرار 2334 (2016) بشأن عدم شرعية المستوطنات، لا يزال هذا القرار الذي اتُخذ قبل ثماني سنوات غير منفذ، مما يسمح باستمرار الأنشطة الاستيطانية دون رادع.

خامساً، كانت ترتيبات الحكم في الأراضي الفلسطينية شأنًا داخليًا وحصريًا للفلسطينيين ليقرروا بشأنه وستبقى كذلك. ويتمثل دور المجتمع الدولي في دعم الفلسطينيين وتمكين السلطة الفلسطينية من الاضطلاع بمسؤولياتها. ويجب أن توحد وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى الجهود لمساعدة السلطة الفلسطينية في إعادة توحيد غزة والضفة الغربية وإعادة بناء الأراضي والبنية التحتية التي دمرها العدوان الإسرائيلي.

سادساً، إن سبب النزاعات الجذري في الشرق الأوسط لا يخفى على أحد: إنه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولبنان وسورية. يجب على المجلس تنفيذ قراراته، بما فيها القراران 1701 (2006) و 497 (1981)، لإنهاء الاحتلال واستعادة السلام في جميع أنحاء المنطقة.

إن تكلفة الصمت والتقاعد باهظة. اليوم يدفع الشعبان الفلسطيني واللبناني أرواحهم ثمنًا؛ وغداً ستتقادم العواقب أكثر فأكثر. إن عجز مجلس الأمن والمجتمع الدولي عن تنفيذ مقرراتهم وقراراتهم يكرس نظاماً تهيمن عليه القوة، مما يقوض أركان العدالة وسيادة القانون. يضطلع مجلس الأمن بمسؤولية جسيمة لمنع انهيار النظام القانوني

ما يعكس الطابع الملح للحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويسلط أيضاً الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة. وأشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولكن تأثير قراراته العديدة قد قوضه تعنت السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال وصمها أذنانها. ولم يتمكن المجلس من اتخاذ إجراءات حاسمة في حين تزهر أرواح عشرات الآلاف ويعاني مئات الآلاف من الجوع والأمراض والنزوح القسري. ويجب أن يتحمل المجلس مسؤوليته بالكامل لاستعادة شرعيته ومصداقيته وأن يتخذ إجراءات فورية وحاسمة لمعالجة الأزمة المتصاعدة في الشرق الأوسط.

في هذا الصدد، يجب أن يتخذ المجلس الخطوات التالية:

أولاً، تتمثل الأولوية القصوى في وقف المأساة والمذبحة المستمرتين بفرض وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار في غزة ولبنان. ومن الأهمية بمكان أيضاً معالجة الحالة الإنسانية الكارثية بفعالية بعدما أخفقت الجهود السابقة في ذلك. وما يعوق العمليات الإنسانية في الوقت الراهن هو غياب الإرادة السياسية لدى المحتل الإسرائيلي الذي يواصل استخدام الجوع سلاحاً، كما هو موثق في تقارير الأمم المتحدة. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار المقدم من أعضاء مجلس الأمن المنتخبين دون تأخير لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في وقف فوري لإطلاق النار.

ثانياً، يجب أن يتقيد المجلس بأحكام قرار الجمعية العامة دإط-10/24 الذي يضع خريطة طريق واضحة لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشريف. يتعرض هذا الهدف المشترك لتهديد وجودي بسبب إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلية، بما في ذلك خطط الضم في الضفة الغربية والتوسع الاستيطاني وتهجير الفلسطينيين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

ثالثاً، يجب أن يحافظ مجلس الأمن على المعايير المتفق عليها لحل القضية الفلسطينية من خلال ضمان منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. إن من شأن قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة أن يعزز القانون الدولي ويجبر السلطة

ويفرض التزامات على جميع الأطراف. يجب أن نضمن احترام كافة الأطراف للقرار 1701 (2006) وتنفيذه. وتضطلع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بدور رئيسي في ذلك الصدد، ويجب أن تكون قادرة على القيام بالمزيد، مع مراعاة المستجدات في الميدان مع الالتزام التام بحدود ولايتها.

وقبل كل شيء، يجب أن تواصل الحكومة اللبنانية نشر قواتها المسلحة جنوب نهر الليطاني. وقد جمع المؤتمر الدولي لدعم الشعب اللبناني وسيادته الذي عُقد في باريس في 24 تشرين الأول/أكتوبر 200 مليون دولار لتحقيق ذلك الغرض. وبهذه الروح تواصل فرنسا اتصالاتها مع مختلف الأطراف المعنية لتحقيق استقرار دائم على طول الخط الأزرق.

السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة. كما أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الرصينة.

إن السلام والحرية هما التطلعات الطبيعية لجميع شعوبنا، وتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط أمر ممكن. غير أن ذلك يتطلب التزاماً بالسلام من جميع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، وكذلك تحقيق ذلك السلام من خلال الحوار والدبلوماسية، على أساس سيادة القانون الدولي. لا يمكن للقنابل والرصاص أن تضمن الأمن لأي بلد - بل على العكس، فهي تعمق عدم الثقة وقد تؤدي إلى تنامي التطرف. وفي تلك الأجواء، لا يمكن إحراز تقدم نحو إحلال السلام.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يكون هناك نهج مجزأ للسلام يقصي فلسطين ويتركها تتخلف عن الركب. تظل القضية الفلسطينية محورية لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولا يمكن أن يكون هناك مسار للسلام يقوض حق فلسطين غير القابل للتصرف في تقرير المصير. لذلك ندعو غيانا جميع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي إلى الالتزام مجدداً بعملية إحلال السلام في الشرق الأوسط وبتسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية كأساس لسلام دائم في الشرق الأوسط.

وفي ذلك الصدد، يتعين علينا جميعاً أن نبدي قلقاً بالغاً إزاء الحالة المأساوية المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان. كما

الدولي. لقد أن أوان العمل. لا بد من استعادة الأمل في إحلال السلام وإعلاء مبادئ العدالة والقانون الدولي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

يتعين على مجلس الأمن العمل لتحقيق وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار في قطاع غزة. وتتطلع فرنسا إلى أن يتمكن المجلس قريباً من التحدث بصوت موحد بشأن هذه المسألة.

ندعو إسرائيل إلى ضمان حماية جميع المدنيين والبنية التحتية المدنية، ونؤكد أن أي تهجير قسري للسكان يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. إن القرار 2417 (2018)، الذي يدين استخدام المجاعة سلاحاً من أسلحة الحرب، وعدم إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، وحرمان المدنيين من السلع الضرورية لبقائهم على قيد الحياة، ملزم للجميع. يتعين رفع الحصار المفروض على إيصال المعونات إلى شمال غزة على وجه السرعة. يجب فتح جميع المعابر اللازمة وإيصال المساعدات الضرورية إلى الناس في جميع أنحاء قطاع غزة.

إن فرنسا لن تتوانى عن إدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونكرر التزامنا الذي لا يتزعزع بأمن إسرائيل. يجب إطلاق سراح جميع الرهائن.

يتعين على مجلس الأمن، استناداً إلى المعايير المتفق عليها، أن يسعى أيضاً نحو تحقيق حل الدولتين. لا بد من ضمانات أمنية للشعب الإسرائيلي. كما يجب علينا العمل من أجل إقامة دولة مستقلة وتملك مقومات البقاء ومتصلة الأراضي جغرافياً للشعب الفلسطيني. وتتطلع السلطة الفلسطينية بدور جوهري في تلك العملية، في كل من الضفة الغربية وغزة، التي يجب حتماً أن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية المنشودة. ستواصل فرنسا العمل على تحقيق تلك الأهداف بالتعاون مع شركائها.

ختاماً، يتعين إنهاء الحرب في لبنان في أقرب وقت ممكن. والحل واضح: التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، الذي يمثل الإطار المعترف به من الجميع. وهو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى

إجراءات تتخذها جميع الدول الأعضاء لضمان عدم مساهمتها في إدامة الحروب.

وفيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، وبينما نتطلع إلى المستقبل، سيكون من المفيد وجود آلية دولية لكفالة احترام وقف إطلاق النار وضمان سلامة المدنيين وأمنهم.

وفي حالة لبنان، يجب وضع حد لانتهاكات القرار 1701 (2006) ويجب السماح لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) بتنفيذ ولايتها بالكامل. ولذلك، تدعو غيانا إلى وقف الهجمات على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة وتدعو حزب الله إلى الوفاء بالتزاماته بموجب القرار 1701 (2006) - وكذلك إسرائيل.

إن وجود سلطة فلسطينية تعمل بكامل طاقتها مقدمة حاسمة الأهمية لإقامة دولة فلسطينية قوية ومستقلة. ولذلك، فمن المهم أن يدعم المجتمع الدولي السلطة الفلسطينية في حكمها للأراضي المحتلة. ويشمل الدعم، في جملة أمور، ضمان عدم احتجاز إسرائيل للإيرادات المستحقة للسلطة الفلسطينية. ويشمل أيضاً حماية الدور الحاسم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأرض الفلسطينية المحتلة.

في الختام، إننا نقف أمام منعطف حاسم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وهي لحظة مكلفة للغاية، تقاس بالأرواح، لا سيما أرواح النساء والأطفال الفلسطينيين. ويجبرنا حجم ما يواكب هذه اللحظة المظلمة من احتياجات ودمار ومرض على العمل ليس باسم الإنسانية فحسب، ولكن أيضاً لمصلحة سيادة القانون على الصعيد الدولي. ويجب أن تكون إجراءاتنا موجهة نحو إيجاد حلول دائمة ومستدامة تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لذلك، تحث غيانا المجلس على الموافقة على وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة كخطوة أولى حاسمة لإنهاء معاناة الفلسطينيين. ويجب أن نعمل أيضاً على تأمين إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وإنهاء الأعمال

ينبغي أن يثير قلقنا أن المناشدات المتكررة من المجتمع الدولي للجوء إلى الحوار والسلام باعتبارهما السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الحقيقي للإسرائيليين والفلسطينيين ما زالت تقابل بالتجاهل، في حين يشهد الوضع الميداني تصعيداً خطيراً.

يتعين على المجلس إدراك مآل قراراته العديدة التي اتخذها، قبل وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وسلسلة الفظائع المتواصلة. علينا كذلك أن نتصدى لتجاهل الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس من هذا العام، والتي تعد ملزمة في إطار القانون الدولي.

إن تجاهل القانون الدولي والالتزامات المتصلة بالفظائع المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان يشكل عائقاً أمام السلام في الشرق الأوسط، يزيده تقاماً استمرار هجمات الجماعات المسلحة والتصعيد الإقليمي الخطير. ولذلك يجب على المجلس أن يتصدى للحاجة إلى تحقيق الامتثال والتهديئة في مواجهة التعنت الإسرائيلي المستمر والهجمات المسلحة المتواصلة. إن تحقيق ذلك هو الأساس لضمان نهاية فورية للنزاعات في غزة ولبنان والإفراج الفوري عن الرهائن، مما يمهد الطريق لإحلال سلام دائم في المنطقة.

لقد أدت الحروب المستمرة في غزة ولبنان إلى تقادم حالة انعدام الأمن في المنطقة بشكل خطير، ويجب أن تبدأ أي عملية سلام قابلة للتطبيق بإنهاء دائم وغير مشروط للأعمال العدائية. ولذلك تكرر غيانا دعوتها إلى وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار في غزة ولبنان.

ولضمان استدامة وقف إطلاق النار، يجب أن تكون هناك مجموعة من التدابير لضمان إنهاء الفظائع وتعزيز السلام في المنطقة. ويجب أن تشمل تلك التدابير إطاراً قوياً للمساءلة حتى لا ترتكب الفظائع مع الإفلات من العقاب. إن استمرار غياب المساءلة في هذه الحروب يُفضي إلى مستويات قياسية من الإفلات من العقاب، ليدفع الثمن آلاف المدنيين الأبرياء الذين يتعرضون للقتل والإصابة والتجوع وشتى صنوف الامتهان. ويجب أن تشمل التدابير أيضاً

على المدى الطويل. بل إن إطالة أمد هذه المأساة لن يؤدي إلى تعميق معاناة الفلسطينيين فحسب، ولكن ذلك ربما يؤدي أيضاً إلى استمرار انعدام أمن إسرائيل.

إن الحالة في الضفة الغربية تبعث أيضاً على القلق البالغ. فالتوسع السريع في المستوطنات والعمليات العسكرية الإسرائيلية الواسعة النطاق وعمليات الهدم التي لا تنتهي لمنازل الفلسطينيين وعنف المستوطنين القاتل الذي تقره الدولة، كلها أمور تقوض حل الدولتين. ونشعر أيضاً بالصدمة إزاء الخطاب التحريضي المستمر لأعضاء في مجلس الوزراء الإسرائيلي يدعون إلى ضم الضفة الغربية وإعادة استيطان غزة. فأى محاولة لضم الضفة الغربية ستضر بشكل دائم بالجهود العالمية التي تُبذل منذ فترة طويلة لتحقيق حل الدولتين، مما يمهد الطريق لواقع غير آمن من خلال الاحتلال الدائم. وفي هذا الصدد، يجب على إسرائيل أن توقف على الفور جميع الأنشطة الاستيطانية على النحو المنصوص عليه في القرار 2334 (2016).

وتدل الحالة الخطيرة في لبنان على أن الاستقرار في إسرائيل وفلسطين يشكل مقدمة للسلام الإقليمي المستدام. ويجب أن تكون نقطة الانطلاق لتحقيق رؤية حل الدولتين هي الإنهاء العاجل للقتال في غزة. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وكذلك في لبنان. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتوصل أعضاء المجلس على وجه السرعة إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار الذي اقترحه أعضاء المجلس العشرة المنتخبون، بتنسيق من غيانا.

كما نشدد على ضرورة بقاء الأونروا في المنطقة إلى حين تحقيق حل الدولتين. فالأونروا هي المزود الأساسي للخدمات التعليمية والصحية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وخارجها. ونأمل أن تدرك إسرائيل أن أي وقف لعمليات الأونروا سيكون له تأثير سلبي على أمن المنطقة، بما في ذلك في إسرائيل.

أخيراً، نعتقد أنه ينبغي توحيد غزة والضفة الغربية في ظل السلطة الفلسطينية، على النحو الذي ينص عليه القرار 2735 (2024). وجمهورية كوريا على استعداد للمشاركة في مساعدة السلطة الفلسطينية وإصلاحها على الصعيدين السياسي والمالي على السواء.

العدائية في لبنان. وأكرر التزامنا الراسخ بكل الجهود البناءة الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

إن العالم بأسره يشعر بالفزع منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 بسبب الحالة غير المسبوقة في الشرق الأوسط. فقد فاقمت الهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 المخاوف الأمنية الإسرائيلية وأدت إلى الرد العسكري الذي تسبب في تدمير شبه كامل لقطاع غزة. وللأسف، أصبحت انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، أمراً اعتيادياً. ولا يحظى المدنيون ولا المستشفيات ولا المدارس بالحماية. وتواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي شاركت الأمم المتحدة تاريخها بأكمله تقريباً، أزمة وجودية. وفي ظل عدم كفاية المساعدات الإنسانية وتدمير المستشفيات وتكرار عمليات التهجير القسري، يعيش الفلسطينيون الناجون في غزة في جحيم. كما أن الأطفال الذين لا يحصلون على التعليم معرضون لخطر الأيديولوجيات والجماعات المتشددة، مما يزرع البذور لأعمال عنف ونزاعات محتملة في المستقبل. ببساطة، لا يوجد وقت نضيعه في سبيل إيجاد مخرج.

ومنذ عام 1947، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار 181 (د-2)، كان حل الدولتين في صميم عملية إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. وقد عاش الفلسطينيون واليهود على السواء في تلك الأرض على مدار أجيال. ومع ذلك، فإن الفشل في ضمان وجود دولتين على تلك الأرض حول تاريخ المنطقة الحديث إلى تاريخ من المعاناة والظلم وانعدام الأمن. ولا يؤدي النزاع المسلح الحالي في غزة إلى قتل المدنيين الأبرياء فحسب، بل إنه يدمر جذرياً آفاق حل الدولتين. ولكن من الواضح أن العمليات العسكرية الضخمة في غزة، بما في ذلك الحصار المستمر في الشمال، لن تضمن أمن إسرائيل

وقف إطلاق النار بمسائل أخرى - وحتى وضع شروط مسبقة لوقف إطلاق النار - هو في الأساس إعطاء ضوء أخضر لإطالة أمد الحرب والتعاضى عن استمرار القتل. ويجب على مجلس الأمن أن يطالب بعبارات لا لبس فيها بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزة. كما يجب على إسرائيل أن تتخلى عن هوسها باستخدام القوة وأن توقف انتهاكاتهما ضد الدول الأخرى، بما في ذلك لبنان وسورية وإيران.

ثانياً، يجب زيادة المساعدات الإنسانية أضعافاً مضاعفة. فقطاع غزة يمر بكارثة إنسانية غير مسبوقه ومن صنع الإنسان. لا يمكن إنكار تلك الحقيقة ولا جدال في أسبابها. ويتعين على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن تزيل جميع العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية بشكل فعال، وأن تضمن التوزيع المنظم للإمدادات في جميع أنحاء قطاع غزة بأكمله وأن تضمن سلامة الوكالات الإنسانية وموظفيها. ونحث إسرائيل على التوقف عن قمع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والتوقف عن تنفيذ التشريعات التي اعتمدها ضد الوكالة وإلغائها.

ثالثاً، يجب وقف الأعمال الانفرادية التي تنتهك القانون الدولي. يوفر القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التوجيه الأساسي لتسوية القضية الفلسطينية. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن إسرائيل تسعى إلى تمركز جيشها في غزة على المدى الطويل، وبناء ما يسمى بالمنطقة العازلة وحتى إعادة بناء المستوطنات. ونؤكد مجدداً أن أي أعمال لتغيير التركيبة السكانية أو أراضي غزة غير مقبولة. ويجب أن يتم تحديد ترتيبات الحكم المستقبلي لغزة بشكل مستقل من قبل الشعب الفلسطيني. فالمستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية تقوض أسس إقامة دولة فلسطين المستقلة. والأسوأ من ذلك أن المحاولات الخطيرة لضم الضفة الغربية ستقضي تماماً على احتمالات السلام في الشرق الأوسط. فعلى المجتمع الدولي أن يبندها بحزم.

رابعاً، يجب إعادة تفعيل حل الدولتين. فحل الدولتين هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للقضية الفلسطينية. ويجب على المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يتعهد بدعمه لإحياء حل

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

على مدار الأشهر الثلاثة عشر الماضية، استمر النزاع في غزة والحالة في الشرق الأوسط في احتلال المكانة الأبرز على جدول أعمال مجلس الأمن. ونحن ننظر في هذه القضية بشكل متكرر، إلا أن الوضع لا يزال يتفاقم. وقد اتخذنا قرارات تطالب بوقف فوري لإطلاق النار، ومع ذلك لا يزال وقف إطلاق النار بعيد المنال اليوم. وبدلاً من ذلك، اشتدت حدة القتال. وقد طالبنا بالإجماع بحماية المدنيين، ومع ذلك رأينا أن القانون الدولي الإنساني يبدو وكأنه موجود بالاسم فحسب، حيث يُحرم عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين من حياتهم ويتعرضون للعقاب الجماعي. وقد طالبنا مراراً وتكراراً بتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية، إلا أن إسرائيل قطعت مرة بعد أخرى الإمدادات الإنسانية وهاجمت عمال المساعدة الإنسانية. وقد أصدرنا تحذيرات لا حصر لها من امتداد النزاع، ومع ذلك شهدنا مغامرات متهورة واستمرار امتداد نيران الحرب.

وعلينا أن نعترف بألم بأن مجلس الأمن فشل في أداء واجباته بفعالية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وفشل في الاستجابة لتوقعات المجتمع الدولي، وهو أمر مخيب للآمال إلى أبعد الحدود. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الأداء غير المرضي للمجلس لا يرجع إلى الخلافات بين الدول، بل إلى عضو دائم واحد يعارض المجتمع الدولي. فلولا استخدام الولايات المتحدة المتكرر لحق النقض أو ادعائها بأن قرارات مجلس الأمن غير ملزمة، لما كان المجلس بهذا الضعف والعجز. ولولا استمرار الولايات المتحدة في توفير الأسلحة، لما استمرت الحرب لهذه المدة الطويلة ولما تسببت في هذا الدمار الهائل.

ولا تزال الحالة الراهنة في الشرق الأوسط هشة للغاية. ومن غير المقبول أن يظل مجلس الأمن في حالة جمود دون أن يفعل شيئاً. فندعو جميع الأعضاء إلى الوقوف صفاً واحداً ودعم المجلس في اتخاذ إجراءات حاسمة.

أولاً، يجب فرض وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. فوقف إطلاق النار شرط أساسي لإنقاذ الأرواح واستعادة السلام. إن ربط مسألة

الضروري أن نوحّد جهودنا بشكل فردي وجماعي من أجل النجاح في ذلك المسعى. ونرى أن السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ليس مجرد مسألة إقليمية، إنه مسألة تقع في صميم مهام المجلس وفي صميم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، من المثير للقلق الشديد أن كل مرة نجتمع فيها تقدم لنا إحاطة بشأن الحالة المتفاقمة واتساع دائرة الصراع في المنطقة. ويتم إطلاعنا على آخر المستجدات، من بين أمور أخرى، بشأن زيادة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وعمليات هدم البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن الواضح أن تلك الأنشطة تتعارض مع القانون الدولي وتقوض جهودنا من أجل سلام وأمن دائمين في المنطقة. وقد دعونا مراراً وتكراراً إلى إنهاء التوسع الاستيطاني. فمن الضروري أن تتوقف إسرائيل عن سياسة الاستيلاء على الأراضي والاحتلال. فالمستوطنات غير القانونية تتعارض تماماً مع فكرة وروح حل الدولتين. فهي تنتمي إلى أيديولوجية حل الدولة الواحدة - وهو حل لا يتبناه مجلس الأمن. والإجراءات التي تهدف إلى فرض حل الدولة الواحدة تتعارض مع قرارات الجمعية العامة والمجلس، وكذلك مع أوامر وأحكام محكمة العدل الدولية. إنها، في واقع الأمر، تلحق بالشعب الفلسطيني ظلماً شديداً لا يُحتمل وتديم دوامة الصراع ونزع الملكية.

ونغتتم هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى دعم موزامبيق الكامل لدولة فلسطين واعترافها بها. ففلسطين دولة محبة للسلام ولها الحق في تقرير مصيرها ولها الحق الكامل في مقعدها في أسرة الأمم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة. ونعتقد أن ذلك شرط لا غنى عنه لتحقيق حل الدولتين وإقامة سلام وأمن دائمين في الشرق الأوسط.

وتؤيد بشدة موزامبيق رؤية الحل القائم على وجود دولتين. فإسرائيل وفلسطين تستحقان العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، تماشياً مع القانون الدولي وقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك السياق، فإن إعادة إعمار قطاع غزة أمر حاسم وعاجل. إن الحياة الكريمة تتناهى على الإطلاق مع حجم الدمار والمذابح اليومية والمعاناة الإنسانية التي يمر بها سكان غزة.

الدولتين. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي والنرويج وآخرون لإحياء حل الدولتين. ونؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام أكثر اتساعاً وموثوقية وفعالية بهدف صياغة جدول زمني و خارطة طريق لتنفيذ حل الدولتين. ونتوقع إحراز تقدم في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة فيما يتعلق بطلب عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن تنفيذ حل الدولتين.

وقد اقترح الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن بالفعل مشروع قرار يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، الأمر الذي يمثل جولة جديدة من الجهود التي يبذلها المجلس لوقف الحرب واستعادة السلام. وتؤيد الصين إجراء تصويت سريع على مشروع القرار واعتماده من قبل المجلس.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالإشارة إلى أن كل لحظة تترك سجلها في التاريخ. وأي تأخير أو عرقلة لأعمال المجلس في هذا الوقت سيواجه في نهاية المطاف حكم التاريخ.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تشيد موزامبيق برئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ونعرب عن خالص تقديرنا للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونقدر عالياً رؤاه ومقترحاته بشأن الحالة على الأرض، والأهم من ذلك جهوده الدؤوبة في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة في هذه الأوقات الصعبة.

وقد أصبح النزاع في الشرق الأوسط محط اهتمام المجتمع الدولي ككل، كما احتل مكانة بارزة في جدول أعمال مجلس الأمن وعمله. وقد اتخذنا في مناسبات عديدة في هذه القاعة قرارات تاريخية بشأن هذه المسألة، بما في ذلك القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024). وأعدت تلك القرارات التأكيد على الحاجة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن وحرية تدفق المساعدات الإنسانية إلى الناس في غزة. ولطالما اعتبرنا أن وقف إطلاق النار أمر حيوي لتمهيد الطريق نحو سلام واستقرار طويل الأمد في غزة وفلسطين وفي المنطقة بشكل عام. لذلك من

أخيراً، نود أن نشيد بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لصالح الشعب الفلسطيني. وناشد حكومة إسرائيل أن تلغي قرارها المتعلق بالوكالة. السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

يمر الشرق الأوسط اليوم ربما بمرحلة من أشد المراحل دراماتيكية في تاريخه، حيث يغرق المزيد من البلدان والشعوب في موجة من العنف. فقد مر 400 يوم بالضبط منذ بدء التصعيد في غزة. وهذا الرقم محزن ورمزي لأن المجتمع الدولي لم يتمكن طوال ذلك الوقت من اتخاذ أي تدبير فعالة لوقف العنف بسبب معارضة دولة واحدة، تعتبر نفسها زعيمة العالم الغربي.

وزير الخارجية البريطاني مغرم جدا بالرحلات التاريخية عن موضوع الاستعمار. ونحثه على التفكير مليا في مسألة أساسية لها تأثير مباشر على ما يحدث اليوم. صحيح أنه سيكون من الصعب عليه القيام بذلك. وكما يرى الأعضاء، فقد تغيب عن الاجتماع الوزاري الذي عقده بلده. ما هي الأصول الحقيقية لهاوية عدم الاستقرار التي تعرق فيها منطقة الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى؟ وعلى أية حال، فإن الروايات التي ما فتئنا نسمعها في مجلس الأمن في الأشهر الأخيرة من زملائنا الأنجلوسكسونيين، غير المهمين إلا بمصالحهم السياسية المحلية، تعجّ بمسميات إما بالأبيض أو بالأسود، وتقدم جانبا على أنه بريبري والآخر على أنه ضحية بريئة للإرهاب ينبغي في رأيهم أن يُغفر له عن أي فظائع يرتكبها دفاعا عن النفس.

من الجدير بالذكر هنا أنه طوال تاريخ الشرق الأوسط، رأت الإمبراطورية البريطانية المنطقة فقط كنقطة انطلاق "لعبتها الكبرى". فهي تتدخل بشكل غير رسمي في شؤون دول المنطقة، وترسم حدودا بين الأعراق بمسطرة على الخريطة، وتزرع الفتنة وتألّيب مشاعر الجيران ضد بعضهم البعض، بدون أي اعتبار لرأي الشعوب المعنية، وتسعى إلى إقامة أنظمة تناسب مصالحها الأنانية. إن تقسيم الولايات العربية إبان الإمبراطورية العثمانية الذي قامت به المملكة المتحدة وفرنسا بموجب اتفاقية سايكس بيكو ووعده بلفور وكتاب تشرشل الأبيض كلها أمثلة حية على السياسة الاستعمارية، حيث تم تحديد مصير شعوب بأكملها دون مشاركتها المباشرة. واستمر الغرب في اتباع نهج "فرق تسد" نفسه في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. ومن الجهة الأخرى، ساعد الاتحاد السوفيتي دائما في تشكيل دول عربية ذات سيادة وساعدها على الحصول على استقلال حقيقي وبناء مستقبل قائم على مصالحها الوطنية. على النقيض من إرث المستعمرين الغربيين، ولا تزال تلك الدول تنظر إلى دور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بامتنان في الشرق الأوسط.

لقد تغيرت تسمية الإمبراطورية البريطانية إلى كمنولث الأمم، لكن هل غير ذلك الجوهر الإمبريالي الاستعماري للسياسة الخارجية البريطانية؟ هل اتصلت المملكة المتحدة من ماضيها الاستعماري، كما تدعي أنها فعلت علنا؟ ومن الواضح أنها لم تفعل ذلك. ما انفكت المملكة المتحدة تقدم مساعدة عسكرية ضخمة لإسرائيل وصوتت ضد جميع مشاريع قرارات مجلس الأمن التي تضمنت نداءات مباشرة لوقف إطلاق النار في غزة أو امتنعت عن التصويت عليها. ورفض وفد المملكة المتحدة تأييد مشروع القرار S/2024/312 بشأن منح فلسطين مركز العضوية الكاملة (انظر S/PV.9609). إزاء تلك الخلفية، فإن

الأنجولوسكسوني في مجلس الأمن. وإذا رفضت مرة أخرى واشنطن ولندن تأييد مشروع قرار تحت ذرائع سخيفة ودينية، فإنهما سيقصدان شيئاً واحداً، أي على الرغم من كل بياناتهما وشعاراتهما الجميلة والمصقولة واهتمامهما الزائف بالاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين، فإنهما يؤيدان وتشجعان علناً استمرار العملية العقابية الإسرائيلية، واحتلالها غير القانوني، وقتل المدنيين الأبرياء، وتجويع الناس حتى الموت، ومعاناة الرهائن والفلسطينيين المحتجزين بصورة غير قانونية. لن ينسى التاريخ ذلك، تماماً بنفس القدر الذي لم ينسَ فيه كل الخطايا الاستعمارية للإمبريالية البريطانية.

نحن بخلاف اللاعبين الغربيين، الذين، كما فعلوا منذ قرون عديدة، يفكرون اليوم في مصالحهم الاستعمارية الجديدة التي تخدم مصالحهم الذاتية، نؤمن بحكمة ونضج أصدقائنا في الشرق الأوسط وقدرتهم على أن يحددوا - بشكل مستقل وبدون تدخل خارجي - طريقهم إلى بناء منطقة سلمية ومزدهرة تتمتع بإمكانات هائلة وذات أهمية تاريخية عالمية، وحضارية ودينية وثقافية. ونؤيد تأييداً تاماً أنشطة الهياكل القومية العربية والإسلامية التي تؤدي دوراً هاماً في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

لا يمكن تحقيق سلام دائم إلا بإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. وموقفنا لم يتغير. وإلى جانب التدابير الرامية إلى التغلب على المرحلة النشطة من الأزمة، لا بد من تهيئة الظروف لإجراء حوار مباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن مجموعة كاملة من مسائل الوضع النهائي. وينبغي أن تفضي تلك العملية إلى حل يركز على وجود دولتين، وهو الحل الذي وافق عليه المجتمع الدولي، مع تعايش إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن داخل حدود عام 1967.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، عند هذا المنعطف الحاسم، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري وأن أشكر جميع الوزراء الحاضرين. وأود أيضاً أن أشكر السيد فينسلاند على إحاطته الرصينة. ونعرب

محاولات لندن لتقديم نفسها على أنها وصية على السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين تبدو إلى حد كبير أنها ضرب من ضروب النفاق. هذا يبين أن لندن، تماشياً مع معاييرها المزدوجة المتأصلة التي تندب نفاقاً للحالة الإنسانية في أوكرانيا أو السودان، لم تتطق بعد بكلمة إدانة واحدة للهجمات الإسرائيلية الوحشية على الأهداف المدنية في غزة، من قبيل الضربات المستهدفة على المؤسسات التعليمية والطبية التي تهدف في الواقع إلى محو نظام الرعاية الصحية في القطاع من على وجه الأرض، والحكم على آلاف آخرين من المدنيين الفلسطينيين بالموت المؤلم.

منذ بداية التصعيد في غزة، أصدرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالفعل ترخيصاً لإسرائيل بقتل السكان الفلسطينيين، مما وفر غطاءً سياسياً دولياً، بما في ذلك في الأمم المتحدة، لأي أعمال تقوم بها القدس الغربية، ليس فقط في غزة بل أيضاً ضد لبنان وأفرد قوات حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذين يواجهون وعلى أساس يومي تهديدات متعمدة لحياتهم من الجيش الإسرائيلي. وفي أي سياق قطري آخر، يمكن فوراً اعتبار هذه الخطوات جرائم حرب. ولكن عندما يتعلق الأمر بالعبء الجيوسياسية التي تخدم المصالح الذاتية الأنجلوسكسونية، تتناسيان فجأة القانون الدولي والمعايير الأخلاقية.

وبالنظر إلى سجل زملائنا الأنجلوسكسونيين في مجلس الأمن، الذين هم منحرفون كما قائمة الكلب الخلفية بحسب القول السائد، فإننا لا نعتقد أنهم سيتحلون بوميض من المسؤولية أو الإنسانية. وخلال الأشهر القليلة الماضية، نشروا ترسانتهم الكاملة من الضغط السياسي والتلاعب وأحياناً إطلاق التهديدات لمنع مجلس الأمن من إقرار مطلب لا لبس فيه بوقف إطلاق النار في غزة. وإزاء تلك الخلفية، تستحق شجاعة غيانا ونزاهتها تقديراً خاصاً، وكذلك الموقف الثابت لغيرها من الأعضاء غير الدائمين. لقد قدمت غيانا إلى المجلس مشروع قرار قويا يطالب بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار، وهو مشروع تحترمه جميع الأطراف. وبطبيعة الحال، كان ذلك متأخراً جداً بالنسبة إلى مقتل 43 000 فلسطيني بالفعل، ولكن أن يأتي مشروع القرار ذلك بعد فوات الأوان أفضل من ألا يأتي أبداً. وغداً أثناء التصويت - وأمل أن يجري التصويت غداً - سنشهد لحظة الحقيقة للترادف

والإسلامي الذي انعقد في الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر. لقد كان وقف إطلاق النار منذ فترة طويلة مطلب الشعب الفلسطيني والشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم ومطلب أسر الرهائن، لأنهم يعرفون أن ذلك هو السبيل الوحيد للم شمل الأسر، الفلسطينية والإسرائيلية، في الحياة وليس في الموت. نحن على شفا الانهيار التام للحياة في غزة. النقايس يعني إدامة العذاب وزيادة سعي النار وجعل الموت يسود. إنه يعني الجلوس ومشاهدة أحكام الإعدام التي تصدر وتنفذ كل يوم لمئات المدنيين.

لا شيء يبرر إيذاء المدنيين على نحو متكرر ومتعمد وواسع النطاق. لا شيء يبرر استهدافهم وقتلهم عشوائياً، وما من شيء يبرر التدمير الوحشي للمنازل والبنية التحتية المدنية؛ وما من شيء يبرر استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب؛ لا شيء يبرر حرمان شعب بأكمله من الرعاية الطبية والمعونة، وليس أقلها في وقت الإبادة الجماعية. وإذا بدأنا في قبول أي تفسير أو مبرر أو ذريعة لتلك الأعمال، فإننا سنقلب القواعد الأساسية التي وضعت لحماية البشرية، ونتخلى عن جميع الشعوب الأشد ضعفاً والأكثر تعرضاً للخطر. تلك أزمة على أعلى مستوى بالنسبة لفلسطين، وبنفس القدر بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. لقد أعلنت إسرائيل الحرب على نظامنا القائم على القانون الدولي. وهي تهاجم الأمم المتحدة وأمنها العام والأونروا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتهاجم أيضاً المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية وتنتهك فتواها الرسمية وأوامرها المؤقتة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. أي عالم هذا الذي تجري فيه حماية مجرمي الحرب، وتهديد القضاة، ومهاجمة حفظة السلام، وقتل العاملين في المجال الإنساني؟ أي عالم هذا الذي يُستهدف فيه المدنيون ويُقتلون ويُشوهون ويُعذبون ويُصابون بالصدمة، دونما حماية ولا إجراء حاسم على الإطلاق لوقف اللاإنسانية؟

إن غزة مفترق الطرق، وما سيفعله المجلس هناك سيحدد إلى أين تذهب البشرية من هنا. فمصير غزة سيطارد العالم لأجيال قادمة. ويجب على أعضاء المجلس أن يتصرفوا الآن - فرادى وجماعات وداخل هذه القاعة وخارجها - لإخماد الحريق قبل أن يلتهم كل شيء أمامه.

من خلاله عن تقديرنا لجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وموظفوها في الميدان، ولا سيما موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تعتبر شريان الحياة لملايين اللاجئين والوسيلة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة في غزة، بينما تتعرض الوكالة لهجوم مستمر وهدف لحملة تشويه وتحريض مستمرة من جانب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بهدف انهيار الوكالة وحرمان الملايين من أساسيات الحياة.

طوال فترة 408 أيام، ما انفك مليوناً فلسطينياً يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة، ويُطاردون من طرف من غزة إلى الطرف الآخر، ويُشردون ويتضورون جوعاً. لا يوجد مكان آمن، ولا يوجد رجل أو امرأة أو طفل واحد محصن من الهجوم. إذ يتم استهدافهم بلا رحمة، ولا ينجون من الموت إلا بشق الأنفس حتى يواجهوا الموت مرة أخرى في اليوم التالي. لا يمكن لأحد أن يدعي أنه لا يعرف ما يحدث في غزة. ولا يمكن لأحد أن يدعي أن المدنيين لا يُقتلون عمداً، أو يجوعون عمداً، أو يشردون قسراً وعن قصد، أو يجري ترويعهم عن قصد، وكل ذلك جزء من خطة لا يمكن إنكارها ترمي إلى ضم الأرض وإبادة شعبها. لا يوجد شيء مخفي حول ما تفعله إسرائيل في غزة. لقد كشفه كل مصدر موثوق به. وما من شك حول الخطة التي يجري تنفيذها والغرض منها. وكل إعلان عن التحسن يتناقض مع المعاناة المتزايدة للناس على الأرض، وتقادم الكارثة الإنسانية والعنف الذي لا يتوقف، مما يزيد من تدمير ما تبقى من الحياة في غزة. والسؤال الوحيد والمهم الآن هو ما إذا كان أعضاء المجلس على استعداد للقيام بما تقتضيه الحالة لوقفه.

من فلسطين إلى لبنان، تتجلى نفس الأساليب غير القانونية واللاإنسانية تجلياً كاملاً، دون أي اعتبار لحياة المدنيين، أو مراعاة للقانون أو الإنسانية. ولا يزال القتل الجماعي للمدنيين والدمار الشامل مستمرين دون توقف. هل يمكن لأحد أن يدعي أن ذلك لا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين؟ وإن لم يكن ذلك تهديداً للسلم، فما هو؟ لا يوجد سوى مسار عمل واحد لمجلس الأمن، ألا وهو المطالبة بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو الذي دعا إليه مؤتمر القمة العربي

لا يوجد استعداد لدى الحكومة الإسرائيلية لقبول دولة فلسطينية مستقلة. وسألني الصحفي عما إذا كان من الواقعي الحديث عن التعايش أثناء حدوث إبادة جماعية. كان جوابي أن البديل الوحيد لإنهاء الاحتلال وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين والتعايش حرب دائمة أكثر فتكا من أي وقت مضى.

الأمر غير الواقعي هو الاعتقاد بأن قمع أمة بأكملها سيؤدي إلى السلام والأمن. وما هو غير واقعي الاستمرار في نفس السياسات التي جُربت لعقود من الزمان، ومع ذلك أن نتوقع نتيجة مختلفة. ما هو غير واقعي الاعتقاد بأن أحد الطرفين يمكنه ببساطة القضاء على الطرف الآخر. لقد حذرنا من قبل ونحذر مرة أخرى من مغبة ما تقضي إليه هذه الطريق. لقد رأينا ذلك مرارا وتكرارا. ونحن نشهد ذلك الآن. ولا يمكننا أن نسمح باستمراره أكثر من ذلك. إنه مسار مختلف محتمل إذا رفضنا هذا العجز الذاتي. الواقعية تعني رفض الاستسلام لواقع الموت والدمار، والاحتلال والنزاع، والكرهية والحرب، والعمل معا لثق طريق ينهي هذه الإبادة الجماعية والاحتلال ويضمن أن تغطي إرادتنا الجماعية في الحرية والعدالة والسلام على ذلك الواقع.

سنعمل مع الجميع لثق ذلك الطريق قدما، وهو طريق لا رجعة فيه، والخطوة الحاسمة الأولى، وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. وناشد المجلس أن يتصرف الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في الأسبوع الماضي كان لنا شرف وامتيار مرافقة أيليت ساميرانو هنا في الأمم المتحدة والوقوف إلى جانبها وهي تتكلم عن ابنها جوناثان. لقد تكلمت عدة مرات عن ابنها، وشغفه وحماسه، وحبه للأرض وجميع المخلوقات عليها، وتكلمت عن ابتسامته، وضحكته، وحبه للحياة. قالت أيليت أن جوناثان هو الحياة والحياة هي جوناثان. تلك الحياة سرقها وحش مدرج على كشوف مرتبات الأمم المتحدة. وكما يظهر في الفيديو، ألقى جوناثان في مؤخرة شاحنة وأخذته موظف في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى

العنف طريق مسدود. ما تحتاج إليه منطقتنا ليس المزيد من القتل بل الحل السياسي العادل. والحل لا يتمثل في اختفاء شعب واحد، بل في القبول المتبادل والوجود. الحل ليس إما أن تكون قاتلا أو مقتولا، بل العيش والتمكين من الحياة. وهذا هو السبيل الوحيد نحو السلام والأمن المشتركين. الخيار ببساطة بين الاحتلال والحرية، وبين الضم والاستقلال، وبين الفصل العنصري وكرامة الحقوق العالمية، وبين القمع والتعايش. إنه خيار بين الحرب والسلام. لقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية الحالية خيارها. ويتضح ذلك من بيانات ممثليها وأعمال قادتها وقوات الاحتلال والمستوطنين.

إنه الخيار الخطأ للجميع. وهذا هو السبب في أن أي إجراءات يتخذها المجلس أو يفشل في اتخاذها مهمة للغاية لأن ما سيحدث بعد ذلك سيحدد طريقنا للأجيال القادمة.

سنقوم بدورنا، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا، ولا يمكننا أن نفعل ذلك لفترة طويلة إذا استمر هذا الوضع. الوقت ينفذ. ولا يمكن ترك مصير المنطقة لكي يقرره أولئك الذين أعمتهم الكراهية والأيديولوجية المتعصبة. ويجب أن يحدده القانون، والعقل، واحترام الحياة البشرية كلها، واحترام حقوقنا وإنسانيتنا المشتركة، والسعي إلى السلام والأمن المشتركين.

وندعو جميع الدول إلى العمل من أجل حماية المدنيين والاعتراف بدولة فلسطين وقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وندعوها إلى العمل من أجل العمل على تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية، لضمان احترام الالتزامات القانونية الدولية، بدون استثناء، وبدون خوف أو محاباة. وندعوها إلى التصرف بحزم لإنهاء الأعمال الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، باتخاذ إجراءات ضد الموظفين الإسرائيليين المسؤولين عن بنائها قبل أن نرى المستوطنات تُبنى مرة أخرى في غزة. وندعو جميع الدول إلى دعم المبادرات الرامية إلى إحلال السلام العادل والدائم بالأفعال، وليس بالأقوال فقط.

سألني أحد الصحفيين عما إذا كان من الواقعي الأمل في إنهاء الاحتلال عندما يكون واضحا أن الهدف يتمثل في الضم الدائم وما إذا كان من الواقعي الحديث عن حل الدولتين عندما يكون واضحا أنه

منصبا على المنظمة الإرهابية التي تستغل المدنيين في غزة كأداة لإبادة إسرائيل. وبينما نكافح من أجل إطلاق سراح رهائننا، نواصل مكافحة الإرهابيين في جميع أنحاء غزة، لن نتوانى في جهودنا الإنسانية المكثفة.

في الأسبوع الماضي فقط، شاركت في جهودنا الكبيرة منذ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الأيام الستة الماضية وحدها، استمرت تلك الجهود الدؤوبة. فعلى سبيل المثال، دخلت إلى غزة في الأسبوع الماضي أكثر من 108 شاحنات عبر معبري كرم أبو سالم وكيسوفيم، فضلا عن معبر إيريتز في الشمال. وفي اليوم نفسه، سلمت 15 شاحنة محملة بالبضائع من الإمارات العربية المتحدة إلى ميناء أشدود ودخلت إلى شمال غزة. كانت هذه الشحنة الثانية من نوعها. وشملت أكثر من 2 000 منصة نقل للمياه والمعدات الطبية ولوازم الإيواء ومنتجات النظافة.

بالإضافة إلى تقديم المعونات، قمنا بكفالة صيانة البنية التحتية الأساسية: يعمل حالياً 11 مستشفى في غزة، بالإضافة إلى 14 مستشفى ميداني. وفي الوقت نفسه، قمنا بحماية الحصول على المياه في جميع أنحاء القطاع. في شمال غزة وحدها، يتوفر 113 لتراً للشخص الواحد يوميا. كما يسعدني أن أبلغكم أن الوكالات الدولية استلمت 50 شاحنة في غزة. ومع ذلك، لا يزال هناك ما يقرب من 900 شاحنة لم يتم استلامها حتى الآن، حيث تتلف المعونات. وتتطلب مناقشاتنا إعادة التركيز على جميع المجالات، ولكن مناقشاتنا بشأن الجهود الإنسانية في غزة ملحة جدا. وفي حين أن إسرائيل تيسر دخول مئات شاحنات المعونات أسبوعياً عبر العديد من المعابر، فإن هناك تقاعساً من الوكالات في استلام تلك المعونات. بينما نغرق غزة بالمعونات، هناك جفاف في التوزيع. سنستمر في القيام بواجباتنا، ولكن يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تتقدم في هذا الصدد. ولا يجب على الأمم المتحدة أن تقي بالتزاماتها في توزيع المعونة فحسب، بل يجب أن يتحول التركيز أيضاً إلى اختطاف حماس المستمر للمعونة الإنسانية لتغذية آلة الإرهاب والبؤس التي تستخدمها.

دعوني أضرب لكم المثال التالي. قبل ثمان وأربعين ساعة، قمنا بالتعاون مع منظمات أخرى - وهو ما ستتحقق منه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

غزة. ذلك الوحش الذي سرق ابن أسرة ساميرانو، وسرق ابتسامته، واحتضانه، كان يصرف شيكات موقعة ومختومة بخاتم الأمم المتحدة والمفوض العام للأونروا.

إن القول بأن أيليت تمر بمعاناة شديدة قول فيه انقصاص كبير لما تمر به. ومع ذلك، لم تتلقَ أي اعتذار من الأمم المتحدة، ولا تفسير أو إعراب عن الأسف. وحقيقة أن هذا ليس موضوع مناقشة اليوم، أي أن أحد موظفي الأمم المتحدة اختطف بوحشية مدنيا إسرائيليا أمر يتعذر علي فهمه. هذه المعلومات ليست مفاجأة. ففي نهاية المطاف، قدمنا مئات الأسماء وهويات حماس الصادرة لموظفي الأونروا المتورطين في مذبحه 7 تشرين الأول/أكتوبر. لقد كشفنا عن العديد من كبار موظفي الأونروا الذين كانوا من إرهابيي حماس، وكان العديد من كبار إرهابيي حماس موظفين في الأونروا. كيف لا يُغضب ذلك أعضاء المجلس، الذين يشكل الكثير منهم - وإن لم يكن جميعهم - أكبر المانحين للأونروا، وهم يقدمون أموالهم ومواردهم للأمم المتحدة والأونروا، مفترضين بحق أنها تُستخدم في التعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية. ألا يشعرون بالغضب لأنها استخدمت لإرهاب الأبرياء؟ أليسوا غاضبين من تدينس المثل العليا للمنظمة؟

قبل أن ينظر المرء إلى الخارج، يجب أن ينظر إلى بيته، لأنه إذا أراد حقا أن يرسي الأساس للسلام الإقليمي، يجب أن يكون هناك أولا تغيير في أسلوب عمل المنظمة في المنطقة، أي لا مزيد من التحريض على الكراهية، ولا مزيد من تعليم العنف، ولا مزيد من المال للإرهاب. لقد اعترف المفوض العام لازاريني نفسه مؤخرا بأن مساهمات الأونروا في الجهود الإنسانية الحالية يمكن استبدالها "بلا شك". وأطلب إلى المجلس أن يصدق كلامه وأن يساعدنا على فتح صفحة جديدة لتحسين أحوال جميع المعنيين.

لا يزال جوناثان في غزة، إلى جانب 100 رهينة أخرى. إسرائيل لن تتخلى عنهم أبدا، ولن تتوقف أبدا عن القتال من أجل حريتهم. ويمكن للمجلس، بل ويجب عليه، أن يساعد في إدانة حماس، وأن يطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، وأن يجعل تركيزه

الذي يوجه الحوثيين في هجماتهم ضد التجارة البحرية الدولية. وقد اعترف المسؤولون الإيرانيون أنفسهم بعلاقتهم مع الحوثيين. إن رعايتهم للإرهاب ليس سراً فيما بين الدول - فييران تجاهر بذلك.

وفي تقرير تم تقديمه إلى المجلس الشهر الماضي عملاً بالقرار 2140 (2014)، تم الكشف عن أن الأموال والأسلحة الإيرانية حولت الحوثيين إلى قوة عسكرية، والدليل على ذلك مئات الهجمات العشوائية ضد السفن التجارية، وكذلك السفن الحربية التابعة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة خلال العام الماضي. والآن يتجه هذا التهديد العالمي نحو الحصول على قدرات نووية. لا يمكننا - ولن نسمح بحدوث ذلك. تحلم إيران برؤية هيمنة تتحقق بفضل ترسانة نووية. لا تشكل طموحات إيران النووية تهديداً لإسرائيل فحسب، بل لكل دولة عضو في الأمم المتحدة. نعلم جميعاً أن إيران المسلحة نووياً لن تتردد في إبطارنا بدمار لم نشهد له مثيلاً قط. تتطلب مواجهة هذا التهديد الوجودي العالمي تحالفاً من الشجعان. يجب على المجلس أن يحدد اللهجة، ويدين نظام آية الله، ويفرض جزاءات صارمة ويعمل معنا لوضع حد لما يحدث حتى يتمكن الشرق الأوسط من التعافي من الأضرار التي تسببت بها إيران. هذه هي لحظة العمل الحاسم. يجب على المجلس أن يرتقي إلى مستوى تحقيق هدفه ومعالجة المحرض الحقيقي على عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. لن تنتهي طموحات إيران الملطخة بالسواد إلا عندما نقول بشكل جماعي "كفى".

وقبل أن أختتم بياني، لا بد لي الإشارة إلى أن الجهود المبذولة لاعتماد مشروع قرار في المجلس لا ينص على إطلاق سراح الرهائن كشرط لوقف إطلاق النار. مثل هذا القرار سيكون خيانة ليس لإسرائيل فحسب، بل لـ 101 عائلة وأحبائهم الذين يعذبهم الوحوش الإرهابيون. ويشمل ذلك جوناثان ساميرانو وعائلته الذين تدين لهم الأمم المتحدة بدين لا يمكن سداه. ستدافع إسرائيل عن شعبها. لن نتخلى أبداً عن رهائننا، ولن ننسأهم أبداً، ولن نتوقف أبداً عن القتال من أجلهم. لهذا السبب بدأنا هذه الحرب، أذكر الجميع. لا تخفونوا: سيذكر التاريخ من وقف معنا لدعم السلام والعدالة ومن سمح للإرهاب بالترعرع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

(الأونروا) - بتتسيق دخول أكثر من 108 شاحنات عبر معبر كرم أبو سالم إلى غزة. وقد نهبته حماس 97 شاحنة من تلك الشاحنات الـ 108 بعنف، حيث تم احتجاز السائقين تحت تهديد السلاح. هذا مثال على الواقع الصعب جدا الذي نواجهه. سنواصل جهودنا، على الرغم من استمرار المجلس في تجاهل السبب الحقيقي للوضع: حماس وجشعها العنيف. أسبوعاً بعد أسبوع، يقوم البعض على هذه الطاولة بتحقيير إسرائيل وشيطنتها، لكن فشلهم في تحديد جرائم حماس ضد شعب غزة يفضح أجندتهم الحقيقية وانحيازهم الحقيقي والكراهية العمياء التي تكمن وراءها.

تتعرض إسرائيل للهجوم على عدة جبهات، بما في ذلك من حدودنا الشمالية، بعد أن اتخذ حزب الله قرار دخول الحرب في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تضامناً مع رفاقهم الإرهابيين من حماس. لقد أطلقوا أكثر من 15 000 من الصواريخ والقذائف والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات المسيرة وغيرها من هذه الأسلحة على سكاننا المدنيين. ونتيجة لذلك، تم تحويل 70 000 من مواطنينا المدنيين إلى نازحين. كانت إسرائيل واضحة تماماً بشأن ما يلزم لاستعادة الهدوء. أولاً، يجب أن ينسحب حزب الله إلى شمال نهر الليطاني، على النحو المبين في القرار 1701 (2006). يجب إزالة سيطرة وكلاء إيران على جنوب لبنان، عملاً بالقرار 1559 (2004). لا يوجد بلد آخر ممثل في هذه القاعة يقبل أن تُهجر منظمة إرهابية 70 000 من سكانه المدنيين. لن يتخذ أي بلد آخر ممثلاً في هذه القاعة أي خطوات مختلفة عن إسرائيل. لن يستسلم أي بلد آخر ويوافق على بقاء تلك المنظمة الإرهابية على حدودها. يجب على المجتمع الدولي أن ينضم إلينا في جهودنا لاستعادة السيادة اللبنانية على جنوب لبنان، وبالتالي تحرير الشعب اللبناني من أسياده الإيرانيين وتطبيق قرارات المجلس نفسه.

هناك خيط يربط بين كل هذه الأزمات - خيط مشترك أراق الدماء في كل ركن من أركان الشرق الأوسط. إنه نفس الخيط الذي يدير سكة الموت عبر سورية وإلى لبنان، حيث يقوم بتزويد وتدريب إرهابيي حزب الله لتنفيذ أهدافهم القاتلة. وهو نفس الخيط الذي سلح حماس ودعمها لارتكاب فظائع 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كما أنه نفس الخيط الذي يزعم استقرار العراق وسورية، وهو نفس الخيط

الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة قطاع غزة أو إجراء أي تغيير جغرافي أو ديموغرافي فيها.

تدين المجموعة العربية سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل، واستخدام الحصار والتجويع سلاحاً ضد المدنيين في قطاع غزة. وتشدد على ضرورة إجبار إسرائيل على الانسحاب الكامل من قطاع غزة، وفتح جميع المعابر بينها وبين القطاع، ورفع كل القيود والعوائق أمام النفاذ الإنساني الآمن والسريع وغير المشروط إلى القطاع.

كما تدين مواصلة تبني وإقرار الكنيست الإسرائيلي للقوانين العنصرية وغير الشرعية ضد وكالة أونروا. وتؤكد على أن هذه القوانين والقرارات باطلة ولاغية وغير شرعية. وتجدد دعمها للوكالة، وتدعو جميع الدول لتقديم الدعم السياسي والمالي الفعال للوكالة.

كما تدين بأشد العبارات الجرائم الإسرائيلية المروعة في قطاع غزة في سياق جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، خاصة في شمال قطاع غزة خلال الأسابيع الماضية. وتطالب مجلس الأمن بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة وذات مصداقية للتحقيق في هذه الجرائم واتخاذ خطوات جديّة لمنع طمس الأدلة والبراهين لمسائلة ومحاسبة مرتكبيها، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. كذلك تطالب المجموعة من المجلس والمجتمع الدولي اتخاذ القرارات اللازمة، بما في ذلك فرض العقوبات، لوقف الإجراءات الإسرائيلية التصعيدية للاشريعة في الضفة الغربية المحتلة التي تقوض حل الدولتين وتقتل كل فرص تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. وتدين المجموعة الأعمال الإرهابية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، والتي تتصاعد بصورة منظمة بدعم وتسليح من حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحماية قواتها. كما تشدد على أهمية الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس المحتلة.

تدين المجموعة العربية بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي المتماذي والمتواصل على لبنان، وانتهاك سيادته وحرمة أراضيه. وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، والتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) بكافة مندرجاته. كما تدين الاستهداف المتمعد للجيش اللبناني ومراكزه، ما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى في صفوفه. وكذلك

السيد هاشم (لبنان): السيد الرئيس، يشرفني الإدلاء بهذا البيان نيابة عن المجموعة العربية.

بداية، تتقدم المجموعة العربية بالشكر من المملكة المتحدة، رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر على عقدها لهذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط. وترحب بترؤس وزير الخارجية البريطاني، السيد ديفيد لامي، لهذه الجلسة. كما تشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم القيمة. وترحب بمشاركة الوزارة الكرام في الجلسة.

تأتي هذه المناقشة بعد أسبوع على انعقاد القمة العربية الإسلامية في الرياض في المملكة العربية السعودية، برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وبعد أسبوع أيضاً على دق ناقوس الخطر من أن المجاعة أصبحت وشيكة في شمال قطاع غزة. ونجتمع مجدداً اليوم في ظل استمرار إسرائيل في حرب الإبادة في غزة، وتأكيد مراجع الأمم المتحدة من أن الظروف المعيشية في القطاع غير صالحة للحياة. ولنلقي أيضاً، في حين تواصل إسرائيل عدوانها على لبنان وانتهاكاتها السافرة لأراضيهِ وسيادته. وكذلك انتهاكاتها المتواصلة على أراضي الجمهورية العربية السورية.

تجدد المجموعة العربية دعوتها لمجلسكم للتصدي للعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ولبنان، ولوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لميثاق الأمم المتحدة، وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتحذر من خطر التصعيد الذي يعصف بالمنطقة وتبعاته الإقليمية والدولية، ومن توسع لرقعة العدوان الذي تجاوز قطاع غزة، وامتد ليشمل لبنان، دونما تدابير حاسمة من الأمم المتحدة، ويتخاذل من الشرعية الدولية. وتشدد على ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته واتخاذ قرار ملزم تحت الفصل السابع لإلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإدخال مساعدات إنسانية فورية وكافية بشكل موسع وآمن ودون عوائق لجميع مناطق القطاع، والتأكيد على رفض تهجير المواطنين الفلسطينيين داخل أرضهم أو إلى خارجها. وكذلك رفض أي محاولات لتقسيم

بالشكر من الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، وتدعو الدول الأخرى إلى الاقتداء بها. وتشدّد على ضرورة انضمام دولة فلسطين للأمم المتحدة عضواً كامل العضوية.

أود الآن أن ألقى الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تواصل إسرائيل عدوانها على لبنان وشعبه وانتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقرارات الدولية، وعلى رأسها القرار 1701 (2006). وتستمر القوات الإسرائيلية بالتوغّل البري في القرى الحدودية بهدف إعادة احتلالها وتدميرها وخلق منطقة عازلة محروقة وغير قابلة للحياة. ووفقاً لتقرير البنك الدولي الأخير، فقد تضررت نحو 100 000 وحدة سكنية جزئياً أو كلياً. وقد خلص المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في السكن اللائق، السيد بالاكريشنان راجاغوبال، إلى أن ما تقوم به إسرائيل في لبنان هو قتل للمساكن "domicide"، وأنها لا تشن حرباً فحسب في غزة والآن في لبنان، بل تشن حملة من سياسات الأرض المحروقة التي تدمر كل المنازل والمساجد والمدارس وكل معالم السكن.

كما تواصل إسرائيل قصف المنشآت المدنية والمراكز الإسعافية والصحية، ومحيط المواقع الأثرية، خاصة في صور وبعبك، المدرجة ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، وقد وصل عدد ضحايا إلى 3 516 قتيلًا و 15 000 جريح، بينهم نساء وأطفال وصحفيين وعمال إغاثة وطواقم طبية، وعناصر من الجيش اللبناني. كما تخطى عدد النازحين قسراً داخلياً 1.2 مليون شخص. كذلك تواصل هجماتها على الجيش اللبناني وقوات القوة المؤقتة للأمم المتحدة. ومن هنا نسأل هل تظن إسرائيل أن استهدافها لقوات الأمم المتحدة والجيش اللبناني سيساهم بإيجاد الحلول وتحقيق الاستقرار وعودة المهجرين؟

وفقاً لتقديرات البنك الدولي، إن تكلفة الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية في لبنان بلغت نحو 8.5 بلايين دولار أمريكي. ولا يمكن لأي دولة أن تتحمل وحدها هذا العبء الهائل، فكيف بلبنان الذي يواجه منذ خمس سنوات أزمات عديدة لا تحصى، والذي أصبح الدولة الوحيدة في العالم التي لديها لاجئين ونازحين ومهجرين. فمن هنا نجدد اليوم دعوتنا للدول الشقيقة والصديقة للوقوف إلى جانب لبنان في هذه المحنة

قتل المدنيين والتدمير الممنهج للمناطق السكنية والتهجير القسري للأشخاص، حيث فاق عدد النازحين الداخليين 1.2 مليون شخص.

وكذلك استهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان. كما تدين الهجمات المتكررة على محيط المواقع الأثرية في لبنان المدرجة على قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، خاصة في بعلبك وصور، مؤكدة على ضرورة حماية هذه المواقع الثقافية والتاريخية.

كما تدين المجموعة العدوان الإسرائيلي المتصاعد على أراضي الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك استهداف المدنيين، وتدمير المباني المدنية والبنية التحتية وانتهاك سيادتها، ما يشكل جرائم جسيمة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشدّد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل.

تتطلع المجموعة العربية إلى المؤتمر الإنساني الذي ستستضيفه القاهرة في 2 كانون الأول/ديسمبر 2024 في سياق جهود توفير الدعم الإنساني الكافي للقطاع. وتعيد تأكيدها على دعم الجهود الكبيرة التي بذلتها كل من جمهورية مصر العربية ودولة قطر، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، لإنجاز وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة وإطلاق سراح الرهائن والأسرى. وتُحمّل إسرائيل مسؤولية فشل هذه الجهود نتيجة تراجع الحكومة الإسرائيلية عن الاتفاقات التي كان توصل إليها المفاوضون.

ختاماً، تدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي لتنفيذ جميع مضامين الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية المؤرخ 19 تموز/يوليه 2024 نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإزالة آثاره ودفع التعويضات عن أضراره بأسرع وقت ممكن. كما تدعو الأطراف الدولية الفاعلة إلى إطلاق خطة محددة الخطوات والتوقيت برعاية دولية لإنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس المحتلة، على أساس حل الدولتين، ووفق المرجعيات المعتمدة، ومبادرة السلام العربية للعام 2002.

وتؤكد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن تحقيقه دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة. وتتقدم

الاجتماع الوزاري العربي - الإسلامي، وأقتبس: "نرى أن أنصاف الحلول من خلال وقف إطلاق النار وإعادة الالتزام بتطبيق القرار 1701 (2006) أفضل بكثير من استمرار الحرب. لكن أكثر الحلول لإرساء هدوء مستدام جنوب لبنان بوابتها الحلول الكاملة، هذا يعني أنه كلما استمرت إسرائيل بخروقاتها البرية والبحرية والجوية لسيادة لبنان، وكلما تهربت من إظهار الحدود البرية المعترف بها دولياً والمرسمة بين لبنان وفلسطين عام 1923 والمصادق عليها في اتفاقية الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية الموقعة في جزيرة رودس عام 1949 بإشراف ورعاية الأمم المتحدة، كلما ساهمت بالتأسيس لحروب مستقبلية نعمل جاهدين لتلافيها. فمن يريد العيش بهدوء وسلام مع محيطه، ومنه لبنان الذي اتخذ السلام في قمة بيروت العربية عام 2002 خياراً استراتيجياً وتبنى مبادرة السلام العربية التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية، عليه أن يوقف الخروقات نهائياً واحتلال الأراضي اللبنانية".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت فإني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 16/30 من بعد ظهر الغد.

وإنني ممتن بشكل خاص للمترجمين الشفويين لتمكيننا من تجاوز وقتنا اليوم بشكل كبير.

علقت الجلسة الساعة 13/40.

التي يمر بها. ونشير إلى أننا في صدد إنشاء صندوق تمويلي يتغذى من إسهامات الدول الشقيقة والصديقة بإشراف إدارة تابعة للأمم المتحدة، على أن يكون الإنفاق لإعادة الإعمار خاضعاً للتدقيق الدولي الموثوق.

يبقى الأساس هو وقف العدوان ووقف إطلاق النار فوراً وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة ووقف خروقاتها للسيادة اللبنانية وغازاتها وقصفها المتواصل، وخاصة على المدنيين والمناطق المدنية، وتطبيقها الكامل للقرار 1701 (2006) بكافة مندرجاته، مع تأكيدنا على ضرورة محاسبة إسرائيل على جرائمها التي باتت لا تحصى. كما نجدد التزام لبنان الثابت والراسخ بالقرار 1701 (2006)، وتعزيز قدراتنا الدفاعية للحفاظ على سيادتنا واستقلالنا في وجه الأطماع الخارجية التي تهددنا، وتعزيز انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، بحيث تكون السلطة الشرعية الوحيدة جنوب نهر الليطاني هي سلطة حكومة لبنان، ولا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان، وفقاً لما نص عليه القرار المذكور.

ويجدد لبنان دعمه لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي يعول على دورها الأساسي والفاعل بحسب الولاية الممنوحة لها، بالتعاون والتنسيق مع الجيش اللبناني، تحقيقاً لتعزيز بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية ضمن الحدود المعترف بها دولياً.

ختاماً، نعيد التذكير بما قاله معالي وزير الخارجية والمغتربين اللبناني، الدكتور عبد الله بوحبيب، في بيانه الأسبوع الماضي خلال